# لجان المقاومة السودانية كمساحات مبتكرة للمواطنة مقارنات واستقراءات



قصي همرور، مزن النيل، محمد الطيب، عثمان عبدالله مجلة الدرب، أغسطس 2022 www.aldarib.com

# لجان المقاومة السودانية كمساحات مبتكرة للمواطنة مقارنات واستقراءات

إعداد قصي همرور، مزن النيل، محمد الطيب، عثمان عبدالله أغسطس 2022 مجلة الدرب www.aldarib.com

## فهرس الورقة

1	مقدمة
	مقارنات: لجان المقاومة كتنظيمات مجتمع جديدة
	المساحات المبتكرة والمساحات المدعوّة
	مساحات مبتكرة: تجارب من هايتي وجنوب افريقيا
7	مساحات مدعوة: تجارب الحكم المحلي في فنزويلا وتنز انيا
	لجان المقاومة كمساحات مبتكرة مفتوحة على احتمالات المساحات المدعوة
9	نقاشات: من الحشد إلى التنظيم
10	ين تحديات التنظيم وتحديات الرؤية
10	مو اثيق اللجان وأدب التحرر الوطني
12	معالم في الطريق من الحشد إلى التنظيم
14	علاقات لجان المقاومة مع تقاليد الحراك الجماهيري والتنظيم الشعبي السابقة: النقابات والأجسام المطلبية
16	ممكنات وطموحات
20	

#### مقدمة

الإمساك بفهم الظاهرة التاريخية أثناء تخلقها صعب. بدأنا كتابات سابقة عن لجان المقاومة هذه العبارة، ونبدأ هذه الورقة ها كذلك. وذلك أحد الأسباب التي تجعل المؤرخين يفضلون دراسة الظواهر بعد مرور فتراتها الأساسية أو بعد انقطاع حراكها (أو دراسة مرحلة من مراحلها انتهت نسبيا وانتقلت لمراحل أخرى). لكن لجان المقاومة بالسودان من الظواهر التي لا يمكن تركها تستمر بدون محاولة فهم تاريخي، لأن تخلقها جزء من مصالحنا وطموحاتنا وتحدياتنا المعاصرة، ولأنها تتأثر بنا ونتأثر بها، فكأننا جزء من تخلقها (أو من ظروف تخلقها)، ومن ثمّ فإن تناولنا لها بالفهم النظري (والفهم الهادي للعمل والمُصحّح عبر العمل—البراكسِسْ praxis) جزء من صناعة التاريخ نفسه. هذا على أي حال موقفنا في هذه الورقة، وموقفنا في الكتابات المسبقة على أي حال موقفنا في هذه الورقة، وموقفنا في الكتابات المسبقة المتعلقة بلجان المقاومة.

يمكن فهم لجان المقاومة بالسودان، بصورة عامة، على أنها "شكل من أشكال الحشد والتنظيم التي نمت مؤخرا في المجتمع السوداني كقناة للتعبير والفعل المعارض للسلطة المركزية للحكومات وعسفها." تشكّلت لجان المقاومة وفق مناطق السكن (الأحياء والمحليات) واشتهرت في السنوات القليلة الماضية عبر أدواتها في المقاومة المدنية غير المسلحة ضد السلطة المركزية. يُنسَب تاريخ نشوء لجان المقاومة إلى "الإنقاذ" المباد) وقتها على حراك ثوري رفع شعارات إسقاط النظام (وتوثق في التاريخ السوداني بحراك سبتمبر 2013). مثلت 2013 نقطة فارقة في مسار تصاعدي للاحتجاجات الشعبية والتي بدأت ابان فارقة في مسار تصاعدي للاحتجاجات الشعبية والتي بدأت ابان الحكومة سياسات تقشفية زادت من أسعار السلع الرئيسية والمحروقات مما حفز اندلاع الاحتجاجات واستنهض قطاعات واسعة من الشعب للانخراط في أعمال احتجاجية اتسعت رقعتها وتنامت قوتها مع تفاقم الضائقة المعيشية. شهدت العاصمة الخرطوم هبّة شعبية مع تفاقم الضائقة المعيشية. شهدت العاصمة الخرطوم هبّة شعبية

واسعة في سبتمبر 2013 نادت بإسقاط النظام وقوبلت بالقمع العنيف. أدى ذلك القمع إلى مقتل مئات الضحايا واعتقال المئات وإصابات كثيرة.

تقول السردية العامة، حول تنامى ظهور لجان المقاومة، إن المجموعات المدنية بدأت بتنظيم نفسها مُذّاك (أي منذ أحداث 2013) إلى وحدات أصغر في العمل المقاوم حتى يصعب على السلطات ضربها في مراكزها، ثم تطور عمل اللجان إلى أن صارت صاحبة سهم كبير في الحراك الثورى الذي بدأ في ديسمبر 2018، والذي شمل شتى بقاع السودان (وقد بدأ هذه المرة أيضا احتجاجا على الضائقة المعيشية وارتفاع أسعار الخبز، لكن من خارج العاصمة، مثل الدمازين وأتبرة وجهات أخرى، قبل أن يصل المد الثوري للعاصمة). كثيرا ما يرد أن لجان المقاومة (ومعها أجسام أخرى، مثل التجمعات النقابية وكادر التنظيمات السياسية المعارضة، والجموع غير المنظمة) كانت هي المنفِّذ الفعلى للتوجيهات والتنسيقات العامة التي أوكلها الحراك لتجمع المهنيين السودانيين في الفترة ما بين ديسمبر 2018 وأبريل 2019، فتجمّع المهنيين كان "قيادة شبحية" للحراك (بمعنى أنه مثّل جهة تنسيقية موثوقة للحراك لكنه لم يكن قائدا ميدانيا ملموسا لذلك الحراك). 2 وقد جاء انتشار تكوين لجان المقاومة في الاحياء في بداية العام 2019 مدفوعا بدعوات تجمع المهنيين عبر صفحته في فيسبوك - ذات التأثير العالى نسبياً وقتها - في الفترة ما بين فبراير-مارس 2019 إلى تكوين لجان المقاومة بالأحياء محفّزا بهدف تنفيذ التظاهرات التي يحددها التجمع عبر جداوله الأسبوعية. أدى ظهور اللجان الى تطور في كم ونوعية التظاهرات ضمن الحراك الثوري. أظهرت التجربة إمكانية استخدام منصات التنظيمات للدعوة لقيام التنظيمات الحليفة التي تظهر الحاجة الها من واقع الحراك وتحليله. كما تخللت التجربة سلبيات مثل عدم تركيز تجمع المهنيين بالدفع نحو التشبيك الافقى بين اللجان لإكسابها القوة الكاملة للتنظيم الشعبي، وعدم إيجاد قنوات اتصال تشرك اللجان في صنع القرار إنما كانت القرارات تتحرك رأسيا

أنه لم يكن للتجمع وجه سياسي معروف وكان ذلك في صالحه إذ التفت حوله الجماهير إجماعا بدون غضاضة، ورضيت بتنسيقه لأعمال المقاومة المباشرة بينما التنفيذ كان بيد الجماهير (ولجان المقاومة) والتنظيمات الأخرى.

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> التقرير الشهري حول الفضاء المدني بالسودان، فبراير 2022، مرصد الفضاء المدني في العالم العربي، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> أشار محمد جلال هاشم، الذي ابتدر وصف "القيادة الشبحية" بخصوص تجمع المهنيين، إلى أن قيادته للحراك، إجمالا، كانت غير ميدانية وغير سياسية وانما تنسيقية فحسب، كما

من التجمع الى اللجان كمنفذين، بالإضافة الى عدم التركيز على اللجان والعمل معها في الفترة التي تبعت 6 ابريل 2019 وتركيز قيادة الحراك ممثل في التجمع وقوى الحرية والتغيير – على مناطق الاعتصامات (وربما فقط اعتصام الخرطوم) وعدم إيلاء التنظيم الشعبي الاهتمام الكافي لتشكيل أجسام السلطة الشعبية. تواصل الحراك والتظاهر في الشهور التالية من أبريل 2019 وفي هذه المرة أدى الحراك الثوري لإسقاط نظام الإنقاذ الأول (الذي كان على رأسه عمر البشير)، وبذلك دخلت البلاد مرحلة سياسية جديدة، بآمالها وتعقيداتها.

استمرت لجان المقاومة في العمل والتنظيم في الفترة الانتقالية التي جاءت بعد سقوط نظام الإنقاذ الأول، حيث ساهمت الاعتصامات في انتقالها من روابط الثقة الاجتماعية داخل الحي إلى رابط الانحياز الثوري داخل الحي، الشيء الذي انعكس في زبادة عضوبة اللجان وساهم في تحفيز انطلاق عمليات التطور المؤسسي للجان. كما تكاملت اللجان وانخرطت في تنظيم نفسها في مركزبات وتنسيقيات (كل مجموعة متجاورة من اللجان تشكل مركزية أو تنسيقية، والتنسيقيات تتجمع حسب المحلية أو المدينة لتشكّل تنسيقية أو مكتب عمل مشترك، ثم يحصل كذلك عمل وحوار تشاركي بين لجان مقاومة الولاية أو الولايات). كما قامت بأنشطة متعددة في تلك الفترة، حيث اشتغلت مع المحليات في أعمال خدمية للسكان، وساعدت في بعض عمليات تفكيك سلطة المتنفذين من النظام البائد، وتعاونت مع الحكومة الانتقالية في مسائل أخرى من تلك الشاكلة، ثم هي أيضا نظمت الحشود والمواكب والاعتصامات، وأغلقت الشوارع، كما قامت بكتابة المذكرات في مساعى للضغط على الحكومة الانتقالية والاحتجاج على بعض السياسات التي تم تنفيذها والممارسات القمعية التي استمرت في الفترة الانتقالية في تشابه كبير مع ممارسات النظام المباد. وقد ظهر ذلك التشابه مع ممارسات النظام المباد كذلك في السياسات الاقتصادية للحكومة الانتقالية كما اوضحتها موازنة 2020 والتي توجهت نحو المزيد من التحرير الاقتصادي، كما ظهر في الربع الأخير من العام 2019 نشاط لجنة مقاومة وزارة المالية بالتوازي مع النقاشات الداخلية حول الموازنة، حيث قامت عضوية لجنة مقاومة المالية بتنظيم وقفات امام الوزارة كل اثنين وخميس منذ الأسبوع الأخير من أكتوبر وحتى نهاية ديسمبر 2019، وحملت هذه الوقفات مطالب

متعلقة بالشفافية ووضع شتى موارد وبنود الصرف داخل الموازنة وحماية الأصول المملوكة للدولة وغيرها. قامت لجنة المالية كذلك بتنفيذ ندوات شبه جماهيرية دعت لها لجان المقاومة وممثلي الأحزاب حيث قدم أعضاء اللجنة شروحات للموزانة المطروحة من قبل الحكومة الانتقالية وآثارها المتوقعة وتطرقوا لبعض السياسات الاقتصادية البديلة التي يمكن الدفع بها. مكّنت هذه المساهمات لجان المقاومة بالأحياء من دخول معركة موازنة 2020 بقدر أعلى من المعلومات، كما استمرت العلاقة والنقاشات الاقتصادية طيلة فترة الإعداد للمؤتمر الاقتصادي 2020 منذ إعلانه في يناير 2020 وحتى الإعداد للمؤتمر الاقتصادي المترة جائحة كوفيد19) في سبتمبر 2020 بهذا قيامه (بعد تأجيله نتيجة لفترة جائحة كوفيد19) في سبتمبر 2020. بهذا والتغيير عن دعم النقاش الاقتصادي (بما في ذلك أطروحات اللجنة الموتمادية لقوى الحرية والتغيير)، وطول مدة العمل على المؤتمر الاقتصادي نتيجة للجائحة—نتج عنها إغناء معرفة وخبرة وخطاب الاقتصادية.

بيد أن النقلة الكبيرة والمختلفة جدا، التي حصلت للجان المقاومة، حصلت بعد الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر 2021 – والذي أنهى الفترة الانتقالية - بهياكلها وميراثها الإيجابي والسلبي معا - وفرض مرحلة جديدة من القمع والانتكاس الكامل عن أهداف الحراك الثوري الذي بدأ في ديسمبر 2018. ردّا على الانقلاب، صعّدت لجان المقاومة مقاومتها، وزادت عضويتها وفعاليتها، بحيث أصبحت هي مركز الحراك المعارض للانقلاب في معظم المدن والأقاليم السودانية (أي بمثل ما كان تجمع المهنيين في فترة ما قبل إسقاط نظام الإنقاذ الأول، لكن هذه المرة لم تكن اللجان قيادة شبحية، بل وصلت عملها التنسيقي بوجودها الميداني الملموس وبتقدم عضويتها لصفوف الحراك). عبر تنسيق وتشبيك لجان المقاومة زادت المواكب الاحتجاجية، وزاد تتريس (إغلاق)

الشوارع. وكان التنسيق والتشبيك بين اللجان قد ازدهر لأول مرة في فترة انقطاع الانترنت عقب مجزرة 3 يونيو 2019، حينما اضطرت اللجان للعمل بدون قدرة على التواصل الآمن والسريع وكذلك في وضع فقد فيه معظمهم القدرة على متابعة بيانات تجمع المهنيين على الانترنت، الأمر الذي فرض التنسيق على الأرض بين اللجان المتقاربة جغرافياً فظهرت تنسيقيات تجمع أحياء متعددة ومدن كانت أولى مهامها التنسيق لمواكب (مليونية) 30 يونيو 2019.

كذلك، ووفق التطورات الجديدة في الواقع، تطوّرت لجان المقاومة كذلك في فعلها السياسي بحيث عملت على وضع مواثيق وإعلانات سياسية، بصورة جماعية، تكون بمثابة التزام سياسي أثناء مقاومة الانقلاب وحول إجراءات مرحلة ما بعد إسقاط الانقلاب. كذلك زاد، نسبيّا، تواصل لجان المقاومة مع عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية وبعض الأجسام المطلبية، كما حصلت بعض الأنشطة المشتركة مع منظمات مجتمع مدني وحركات اجتماعية مدنية أخرى (مثل دعم بعض لجان المقاومة للمواكب النسوية). لأجل كل ذلك تعتبر لجان المقاومة نبضا جديدا، خلّاقا في الفضاء المدني والسياسي السوداني حاليا.

الكتابة التحليلية عن لجان المقاومة السودانية بدأت، ورغم أن هنالك إشكاليات محتملة في تلك الكتابات، نظرا لفتحها الباب للكثير من احتمالات الحديث بمعلومات غير مكتملة، أو بمناظير قليلة الاتصال بالتجربة الميدانية الجاربة وأنشطتها (وبالطبع هذا وصف عام، ولا ينطبق على جميع الكتابات). 4 لكن لجان المقاومة صارت الفاعل المقاوم الأساسي في معظم أنحاء السودان حاليا، وبذلك صارت مركز اهتمام مشروع، ولا يمكن أن تُترك بدون تداول. هنالك حاجة لبناء فهم نظري وتحليلي يحاول مواكبة التجربة وإفادتها قدر الإمكان—خاصة وأنها تجربة بقدر ما هي قوبة في جوانب فهي كذلك ما زالت هشة في جوانب

أصبح "التتريس" من أشهر أساليب المقاومة في الحراك الثوري الأخير، حيث يتم إغلاق الشوارع الحية في المدن لإحداث تعطيل واضح في سير الأنشطة العامة في المدن والضغط على السلطات بذلك وما يؤدي له من توتر عام واهتمام عام بالوضع السياسي في البلد وتبعاته على الجميع.

اخرى وعرضة لأخطار جمة. بهذه الروح العامة تم إعداد هذه الورقة، والتي حرصنا على أن تكون في حجم ليس مختصرا بقدر يفقدها القيمة البحثية وليس مطوّلا بالقدر الذي يجعلها بعيدة عن متناول القراءة العامة، المهتمة بالموضوع.

## مقارنات: لجان المقاومة كتنظيمات مجتمع جديدة

مما لا شك فيه أن تجربة لجان المقاومة بالسودان تُعتَبر اختراقا في الواقع الاجتماعي-سياسي السوداني، وهي تخلّقت إجمالا من أصالة محليّة. وهذا الأمر جعل الكثير من السودانيين – بشتى مستويات ثقافتهم وانخراطهم – يعترف إجمالا بجدة التجربة وسعة الاحتمالات الجديدة التي تجلبها معها للفضاء العام السوداني. كذلك، وبحكم الأصالة المحلية للتجربة، فإن العديد منا بدأ بالحديث عن أن تلك التجربة غير مسبوقة على مستوى العالم، وذلك بعد مراجعة سريعة المنوفه من التجارب العالمية المشهورة (والأقل شهرة) في المقاومة المدنية للأنظمة الشمولية. من ناحية، يظل هذا الحديث صحيح نسبيًا، ومن ناحية أخرى فإن من حسن حظنا أن التجارب الشعبية العالمية في المقاومة واسعة وغنية بصورة أكبر من معلومات وآفاق العالمية في المقاومة واسعة وغنية بصورة أكبر من معلومات وآفاق معظمنا. ومن حسن حظنا كذلك أن هنالك دروس وعبر يمكن استخلاصها، أو الميل نحوها، إثر النظر إلى تلك التجارب الشعبية المتعددة.

#### المساحات المبتكرة والمساحات المدعوة

في ورقة أخرجتها أستاذة التخطيط الحضري والإقليمي بجامعة الينوي، فراناك ميرافتاب، في 2009، ابتدرت تمييزا مهما بين "المساحات المدعوّة" (invented spaces and invited spaces) للمواطنة في المجال العام، وهو تمييز يتعلق بأشكال الحراك الاجتماعي

<sup>4</sup> هنالك كتابات عن لجان المقاومة نعتبرها قادمة من عمق التجربة، فأصحاب تلك الكتابات إما منخرطون مع لجان المقاومة انخراطا فعليا أو متواصلون معهم تواصلا ميدانيا وتشاركيا،

وقد استندنا على عدد من تلك الكتابات في هذه الورقة، كما سيأتي لاحقا. كما أن هنالك توثيقات مهمة قامت بها قناة سودان بكرة مع أعضاء لجان مقاومة ومساهمين في كتابة موائيقيا.

<sup>&</sup>lt;sup>5</sup> Faranak Miraftab. 2009. "Insurgent Planning: Situating Radical Planning in the Global South" *Planning Theory*, 8(1): 32–50.

والتخطيطي للمواطنين<sup>6</sup> في المجتمعات الحديثة. تقول ميرافتاب إن المساحات المدعوّة هي تلك المساحات التي توفرها الدولة (القطاع العام) للفاعلين الاجتماعيين المتعددين (مثل منظمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلى، والمجموعات المحلية، وسكان الاحياء، ومجموعات الضغط، والنقابات، والمؤسسات الفكرية المستقلة، والأكاديميين، وغيرها من مجموعات المواطنين الصغيرة والكبيرة) كيما يشاركوا في التخطيط وتنوبر القرارات التي تتخذها السلطة فيما يخص مصالحهم وغير ذلك من القضايا التي توافق اختصاصاتهم ومعارفهم. من أمثلة المساحات المدعوة: الورشات التخطيطية العامة، والجلسات الاستشارية المفتوحة، ومجالس البلديات، والاستبيانات العامة، وأنشطة العصف الذهني مع منظمات المجتمع المدنى والمجتمع الأهلي، وحاضنات الأعمال والتكنولوجيا في مؤسسات الدولة، وقوائم الحقوق والقوانين التي تتيح لمجموعات المواطنين أن تحرك دولاب الدولة بخصوص مطالب أو قرارات تمس مصالحهم، وغير ذلك من المساحات التي توفرها الدولة. أما المساحات المبتكرة، فهي تلك المساحات التي يبتدرها وبخترعها الفاعلون الاجتماعيون بأنفسهم، لإيصال صوتهم لسلطات الدولة، إما احتجاجا ومقاومة بخصوص بعض القرارات أو دفعا نحو قرارات، أو تنفيذا لرغبة تخص الفاعلين الاجتماعيين بينما الدولة تتقاصر أو تتباطأ في تنفيذها. أدناه سنقدم حالات للحراك الشعبي في المساحتين، المبتكرة والمدعوّة، وهي حالات مختارة وفق بعض أوجه القرب بينهما وبين قصة لجان المقاومة بالسودان.

#### مساحات مبتكرة: تجارب من هايتي وجنوب افريقيا

قصة لجان الأحياء في هايتي بدأت نسبيا في الثمانينات من القرن العشرين. عقب الإطاحة بنظام دوفالييه الشمولي (الذي دام 29 سنة، برئاسة الأب ثم الابن دوفالييه). في فبراير 1986 بدأ الحراك الشعبي في هايتي يتبلور في ظهور لجان أحياء. يقول لوك سمارث  $^7$  إن تلك اللجان ظهرت حرفيا "بين ليلة وضحاها"، وصار لها حضور واسع في المناطق

وبين ذلك الوقت و1994، اشتغلت لجان الأحياء – والتي تداخلت وتقاطعت وتبادلت أسماءها مع تنظيمات شعبية أخرى – شغلا سياسيا كبيرا، وتوزّع بين العمل السياسي المباشر (الذي شمل ترتيب مواكب وتظاهرات، وتتريس شوارع وحرق إطارات، كما شمل أعمالا

التي تسكن فيها الطبقة العاملة وكذلك في مناطق الطبقة الوسطى في العاصمة، كما كان لها وجود في كافة أقاليم هايتي وفي الربف. كما أن أنشطتها الأساسية الأولى كانت محلية وغير سياسية في مظهرها العام: "صيانة الشوارع ومبادرات تحسين المناطق الحضرية مثل زراعة الأشجار ورسم رسومات ملونة ولوحات جدارية ذات مستوى سياسى واجتماعي،"8 كما قاموا بحشد المساعدة من الدولة في خدمة قضايا مجتمع مطلبية، مثل إمداد الماء والكهرباء، وبناء المدارس والمراكز الصحية، وتنظيم حملات محو أمية. بجانب تلك الأنشطة كان هنالك وجه آخر من الاهتمامات والأنشطة، وحّد تلك اللجان وأعطاها دفعة معنوبة، وهي ملاحقة عناصر النظام العسكري السابق (دوفالييه) -خاصة أولئك العناصر الذين اشتهروا بالعنف والتنكيل بالمعارضين السياسيين أيام سلطة دوفالييه - ومراقبتهم والنيل منهم (بما بلغ حالات انتقام أحيانا).9 ثم هنالك دورهم الكبير والمشهود في تنظيف العاصمة، بورتو او برنس، كاملة، وتغيير مظهرها وتهيئتها لتنصيب الرئيس أربستيد، في فبراير 1991، وهو الذي كان يعتبر رمزا للنضال الشعبي وقتها.

لكن من أهم الأحداث التي ساهمت لجان الأحياء في صنعها (أو في منع صنعها)، في التاريخ السياسي لهايتي، كان نجاحهم في إفشال محاولة انقلاب عسكري في 7 يناير 1991، حيث استعملوا أدوات التواصل والتنسيق بينهم ليخلقوا حواجز حقيقية أمام الانقلابيين منعهم من الاستيلاء على العاصمة وأفشل انقلابهم، وتلك الحواجز تشكلت عبر إغلاق جميع الشوارع المهمة في العاصمة (تتريس الشوارع) وحشد الجموع للخروج واحتلال الفضاء العام في مواكب كبيرة وحتى مهاجمة العسكر المتورطين في عملية الانقلاب.

<sup>&</sup>lt;sup>6</sup> هل يمكن تضمين المقيمين واللاجئين، في البلدان المتعددة، في هذا الوصف؟ أم هم بحاجة لتصنيفات مختلفة؟

<sup>&</sup>lt;sup>7</sup> مدير مركز البحوث الاجتماعية والانتشار الشعبي في بورت أو برنس، حيث كان يدرس أيضا علم الاجتماع في جامعة دولة هايتي. حتى انقلاب عام 1991، وعمل مع حكومة أربستيد (المصدر: ترجمة صالح مصطفى بابكر، نصار علي، إبراهيم احمد المصباح، وأحمد محمد خلف الله للورقة المذكورة، يناير 2022).

<sup>&</sup>lt;sup>8</sup> Luc Smarth. 1997. "Popular Organizations and the Transition to Democracy in Haiti" in Michael Kaufman and Haroldo Dilla Alfonso's (eds) *Community Power and Grassroots Democracy: The Transformation of Social Life.* London & New Jersey: Zed Books. Chapter 5.

و بعض عمليات ملاحقة عناصر النظام السابق كانت عنيفة، فهنالك عناصر عُرِفوا بممارسات تعذيب تصفية معارضي النظام تمت ملاحقتهم وقتلهم.

منظمة ومطالب وضغوطات على الحكومة، وتعاون معها أحيانا أخرى، وملاحقة عناصر النظام القديم، وحتى مراحل تقديم أعضاء برلمانيين مدعومين منهم، وترشيح مستقلين منهم) وبين أنشطة التوعية السياسية والاجتماعية والتنظيم الداخلي للجان والقضايا المطلبية للأحياء، كما نظّمت نفسها بطريقة لا مركزية ولا هرمية وشكلت لجانا داخلية ومكاتب للأنشطة المتعددة (كما قامت بعضها بعمل لوائح داخلية، وصار لبعضها نظاما أساسيا، لكنها لم تتجه لتوحيد خطابها السياسي أو وضع ميثاق جامع للجان الأحياء). وقد تعددت أنشطة لجان الأحياء، وتموّجت علاقتها بالسلطة، منذ فبراير 1991 وحتى سبتمبر 1991، حيث حصل انقلاب آخر وهذه المرة لم تستطع لجان الأحياء التحرك بسرعة لإفشاله مثلما فعلت سابقا (ولعل العساكر أنفسهم تعلموا من التجربة السابقة، كما أن لجان الأحياء ألقت بعض اللوم على السلطة السياسية وقتها باعتبار أنها فشلت في تنبيه لجان الأحياء مبكرا بإرهاصات الانقلاب). ومع نجاح الانقلاب في سبتمبر 1991 (رغم عودة الحكم الدستوري في 1994) دفعت لجان الأحياء ثمنا غاليا نظير "جرأتها" في الفترة السابقة على هياكل السلطة ومراكز القوى السياسية والاقتصادية التقليدية في هايتي. تعرّض الكثير من أعضاء لجان الأحياء للاعتقال، وللتصفية، وللتعذيب، ولهجمة إعلامية مدعومة حكوميا صورتهم كجهات فاقدة للنظام والوعى السياسي. وبعد عودة الحكم الدستوري في 1994، لم تعد لجان الأحياء كما كانت، لكن صداها لم يذهب تماما، كما أن بعض التنظيمات الشعبية التي تشكلت في كنفها أو بجوارها أو بنت على ميراثها واصلت العمل العام في هايتي.

لعل القراء لن يستطيعوا تجاهل التشابهات الكبيرة بين تجربة التنظيمات الشعبية (لجان الأحياء) بهايتي وتجربة لجان المقاومة بالسودان (والتي نفسها أخذت أحيانا مسمى لجان الأحياء، ولجان التغيير). كما نزعم أن هذه التشابهات تحفز للنظر في جوانب تشابهات أخرى مع تجارب أخرى عالمية للمقاومة الشعبية للأنظمة الشمولية، وللصمود الشعبي أمام الظلامات الاقتصاد-سياسية التي تواجهها المجتمعات المحلية. وقبل ترك قصة لجان الأحياء بهايتي، نضع اقتباسا،

<sup>10</sup> لوك سمارث، 1997، التنظيمات الشعبية (لجان الأحياء) والانتقال إلى الديمقراطية في هايتي، ترجمة: صالح مصطفى بابكر، نصار على، إبراهيم احمد المصباح، أحمد محمد خلف الله، نشرها مركز تأسيس للدراسات والنشر، الخرطوم، يناير 2022 – صفحات 5-6)

مطوّلا نسبيا، من ترجمة الورقة المذكورة آنفا [بتصرف من مؤلفي هذه الورقة]:10

"لقد لاقت ولادة التنظيمات الشعبية ترحيبا عبيرا في الأحياء. أسباب هذا الاحتفاء مزبج من العوامل الثقافية والتاريخية والوجدانية التي تربط بصورة مباشرة هذه المنظمات الشعبية بالحياة اليومية لهذ المجتمعات.... يضاف لذلك أن التنظيمات الشعبية كانت تدعو إلى نبذ القيم والممارسات التي تجسدها الطبقة الحاكمة الهايتية والنظام السياسي. لقد شكلوا عقبة أمام المجتمع السياسي وأمام كل ما يسمى "طبقة سياسية" وهنا لا نشير فقط إلى المجموعة التقليدية المتخلفة من السياسيين المشهود لهم بالتلاعب والفساد والاقصاء للأغلبية في البلاد، ولكن أيضًا إلى تلك المجموعة الجديدة التي تشكل معظمها من أولئك السياسيين الذين تلقوا تدربهم في الخارج والذين يتصورون أنفسهم على أنهم حاملي شعلة الحداثة السياسية. رأى هؤلاء السياسيون الجدد أنفسهم كممارسين لسياسة الواقعية، وعارضوا أي نوع من الشعبوبة أو نقل ذي مغزى للسلطة الاجتماعية والاقتصادية.... عارضت التنظيمات الشعبية تركيز السلطة في أيدى أولئك الذين رأوا أنفسهم أنهم سياسيون محترفون. لقد قاموا بإعادة القيمة الحقيقية ل «قوى الشارع» وإلى المشاركة الشعبية في الحياة الاجتماعية والسياسية للباد. لقد كانوا يعارضون بشكل جذري تلك الممارسات النخبوية التقليدية التي استبعدت أو قمعت إرادة الأغلبية. كانت مهمتهم الرئيسية هي السيطرة على الدولة ومن ثم ممارسة الضغط على أجهزتها لإجبارها على العمل لصالح المظلومين. بعد مشاركتهم طالبوا بالعدالة الاجتماعية للمضطهدين ووقفوا بالمرصاد في وجه الفساد الذي تغلغل في ممارسة السلطة السياسية منذ إنشاء دولة هايتي، والفساد الذي تسرب من خال العلاقات الشخصية. الآن وفي عصر التعبئة والتغيير، يمكن النظر إلى التنظيمات الشعبية على أنها جزء من التيار السياسي المتدفق عبر أمريكا اللاتينية وفي كثير من أنحاء العالم والذي طرح أسلوبا جديدا تماما لممارسة السياسة على أساس من الأسبقية الأخلاقية.... بعبارة أخرى ظهرت التنظيمات الشعبية في هاييتي إلى الوجود بسبب الحاجة التاريخية القوية للتجديد السياسي.... لقد كانوا جزءا من عملية تطور فيها الناس إلى فاعلين في المشهد السياسي لا

مشاهدين للعملية السياسية. ظلت التنظيمات الشعبية بمثابة لغز للمراقبين السياسيين [فقد] تكاثرت وانتشرت بسرعة عبر طبقات اجتماعية مختلفة. تشكلت التنظيمات الشعبية من طلاب وشباب ونساء وسكان منطقة معينة وجنود سابقين وفنانين وباعة متجولين وعاملين في محو الأمية وعاطلين عن العمل. واصلت الأحزاب السياسية الليبرالية والمحافظة مهاجمة المنظمات الشعبية كأعداء للديمقراطية. ونظروا إلى التنظيمات الشعبية باعتبارها متعجرفة وغير متسامحة...."

قصة التنظيمات الشعبية ولجان الأحياء بهايتي، منذ ثمانينات القرن العشرين وحتى تسعيناتها، تشكّل تذكرة مهمة، ليس من حيث التشابهات العجيبة، الوافرة، بينها وبين قصة لجان المقاومة بالسودان (حتى الآن) فحسب، بل أيضا بما يمنح لجان المقاومة السودانية فرصة الاستفادة من تلك التجربة باستخلاص الدروس التي قد تساعد في زبادة المكاسب الثوربة وتجنب المصير المزعج الذي آلت له تجربة لجان الأحياء في هايتي. ولهذه القصة أهمية أخرى، هي أن شعب هايتي صاحب مبادرة منذ فترة زمنية طوبلة (منذ القرن الثامن عشر)، فهو صاحب أول انتصار عسكري كامل على قوة استعمارية أوروبية في العصر الحديث (ثورة هايتي التي أنجبت جمهورية هايتي في 1801)، وصاحب أنجح ثورة للمسترقين في التاريخ البشري (أكثر من ثورة سبارتكوس أو ثورة الزنج)، وهو كذلك صاحب أول قانون يجرّم الرق تماما في أراضيه، أى أن الشعب الهايتي من أوائل مؤسسي منظومة حقوق الإنسان العالمية، وأشياء أخرى. وقد اختار أهل ثورة هايتي اسم "هايتي" لجمهوريتهم الوليدة إكراما لمسمّاها عند السكان الأصليين للجزيرة.11 فالتجربة الهايتية برمّتها من أكثر التجارب العالمية أصالة في الصمود الشعبي وثراء في ابتكارات عمليات التحرر (ولا يغرّن الناس أن هايتي موبوءة بالضعف السياسي والاقتصادي منذ عقود، فهنالك تعقيدات كثيرة أدّت لذلك، منها أن هايتي نوصبت العداء من قوى الاستعمار بصورة لم تحصل في التاريخ الحديث، لأن هايتي كانت ضربة البداية في التحرر من الاستعمار والاسترقاق الحديث معا، وكانت ضربة موجعة بحق للقوى الاستعمارية لم تستطع أن تغفرها لهايتي أبدا). لذلك، فإن

تقارب التجربة بين هايتي والسودان في أساليب المقاومة الشعبية – بدون تقليد مقصود بالضرورة – يمكن أن نأخذه مأخذ الإشارة الإيجابية.

ثم هنالك تجربة أخرى، كحالة من حالات المساحات المبتكرة للمواطنة، وهي تجربة حملة مناهضة الإجلاء في جنوب افريقيا (إقليم الكيب الغربي). تروى ميرافتاب 12 القصة حول تشكّل الحملة، إذ هي تجمّع من سكَّان المساكن العشوائية، وناشطي الحقوق، والقانونيين المؤازرين، وتعمل بصورة مستقلة كاملة لتثبيت الحقوق الدستوربة لهؤلاء السكان المتعلقة بالمسكن والخدمات الأساسية (كالمياه والكهرباء). في غضون العقد الأول من الألفية الثالثة خاضت تلك الحملة معارك على مستوبات عدة مع الدولة، استعملت فيها الاعتصامات، ورفع القضايا القانونية، والمواكب، والمقاومة العامة للإجلاءات، والتحالف بين أهل المناطق السكنية المختلفة لزبادة الضغط على الدولة وعلى جهازها القضائي والبوليسي. ومن أهم ميزات تلك الحملة أنها نظمت نفسها بطريقة مبتكرة تضمن موقفين متكاملين: الأول أنها تجمع بين استعمال المسلك القانوني والحقوق الدستورية، والمسلك المقاوم والرافض والمتمرد، للضغط على الدولة بشتى الصور وتأكيد حقوقهم بكل طرق المواطنة المتاحة؛ والثاني تأكيدها على استقلاليتها من منظمات المجتمع المدنى (اللاحكومية) التي عادة ما تتبني قضايا مماثلة وتدعمها بالتمويل وبالتمثيل. والحجة في الموقف الثاني هو أن تلك المنظمات تميل لاختطاف قضايا المجتمعات عن طربق تمويلها وتمثيلها في الدوائر الرسمية والمحافل الدولية ومن ثم تولّى القضية باسمها بما يحجب صوت المجتمعات نفسها في النهاية.

هذان الموقفان المتكاملان، لحملة مناهضة الإجلاء، لهما صدى مهم عند لجان المقاومة بالسودان. الموقف الأول يشبه توجه لجان المقاومة في استعمال القنوات الرسمية في الفترة الانتقالية لتأكيد تعهدها لمصالح سكان مناطقها ومتابعة قضاياهم: 13 حيث أقامت لجان المقاومة في عدة محليات اعتصامات داخل وحول مقار المحليات خاطبت عبرها سلطات الفترة الانتقالية وتناولت فها قضايا متنوعة،

<sup>&</sup>lt;sup>13</sup> هنالك أيضا مجهودات موثقة من لجان المقاومة لحماية الشهود على مجزرة 3 يونيو، وفي ذلك المسعى وبجانب الأعمال الداخلية قامت بمخاطبة السلطات الرسمية للمساعدة في توفير تلك الحماية.

<sup>&</sup>lt;sup>11</sup> جاء ذكر جانب من ذلك التاريخ المهم في كتاب "سعاة افريقيا" (قصي همرور، 2020، جوبا: دار رفيقي). أيضا: من الجدير بالذكر أن أحد الشخصيات المهمة في تاريخ هايتي، ما بعد الثورة، اسمه "فيلكس دارفور"، وهو سوداني الأصول.

<sup>&</sup>lt;sup>12</sup> Faranak Miraftab. 2009. "Insurgent Planning: Situating Radical Planning in the Global South" *Planning Theory*, 8(1): 32–50.

يمكن اجمالها في: التغيير الإداري وازالة التمكين في المحليات والوحدات الإدارية وتكوين المجالس المحلية، وتحسين الخدمات والبنية التحتية والبيئة، وقضايا الأمن المحلي. 14 وتكملة الموقف الأول، لدى لجان المقاومة، هو استعمالها للقنوات غير الرسمية، والمقاومة، والضغط على الدولة بوسائل اشتهرت بها (تتريس الشوارع، المواكب الدورية، تصعيد الخطاب الناقد للسلطة الانتقالية، إلخ) ثم الانتقال للمواجهة المباشرة والمفتوحة مع السلطة عقب الانقلاب الذي تم في 25 أكتوبر 2021 ورفع شعار "لا تفاوض لا شراكة لا شرعية". أما الموقف الثاني فيظهر في حرص العديد من لجان المقاومة على الاستقلالية من النسب للأحزاب أو التنظيمات السياسية المعروفة، أو الانضواء تحت مظلة مزعومة تجمعهم معا (وهذا أمرٌ ما زال متروك للمستقبل، إن كان سيحصل أم لا)، أو تلقي مساعدات مادية من جهات قد تسلبها استقلاليتها. كما تظهر استقلالية لجان المقاومة من عملية وضعها لمواثيقها السياسية الخاصة بها وبقواعدها، خاصة بعد انقلاب 25 أكتوبر.

#### مساحات مدعوة: تجارب الحكم المحلى في فنزوبلا وتنز انيا

بصورة عامة، يمكن القول إن نماذج المساحات المبتكرة للمواطنة، أعلاه، أقرب لواقع وتاريخ لجان المقاومة السودانية، حتى الآن، من حيث أن أجندة الالتفاف الرئيسية للجان المقاومة تدور حول الموقف من طبيعة السلطة والعمل على تغييرها في ظل تمسك الحكومات بطبيعتها الاستبدادية والعمل على فرضها بالقوة القسرية. بينما نماذج المساحات المدعوة أقرب لتصورات المستقبل الممكن للجان المقاومة بالسودان (كلجان أحياء، أو كتنظيمات أماكن سكن) من حيث أن لجان المقاومة استثمرت وما زالت تستثمر في نماذج الحكم التي تعطي مساحة أكبر للقرار والموارد على مستوى الحكم المحلي، كمدخل لتغيير طبيعة السلطة.

بيد أن هنالك تجارب حكم معلي، أو ممارسة للحكم المعلي على مستوى أماكن السكن، جديرة بالنظر والتأمل في مدى إمكانية استقاء الدروس العامة منها بالنسبة للجان المقاومة السودانية، وهي – أي اللجان – تدفع بأجندة الحكم المعلي وتصوراته. من تلك التجارب، باختصار:

هنالك تجربة الكميونات المحلية في فنزوبلا ودورها في تطبيق مفاهيم وطموحات الحكم المحلى، حيث أنها بدأت كابتكارات محلية لمواجهة مشاكل محلية تتعلق باحتياجات سكان المنطقة من خدمات عامة (من الرعاية الصحية، ورعاية الأطفال، والمواصلات والتعليم، ومتابعات خدمات البنية التحتية، إلخ) ثم تطوّرت ليكون لها أشكال من التفويض المحلى والجمعيات العمومية المحلية، وصنع القرار المحلى الذي إما تم تنفيذه بالمقدرات المحلية أو دفع سلطات القطاع العام لتنفيذها. وفي فنزوبلا وجدت تلك الكميونات دعما واعترافا من حكومة شافيز (2013-2002) بما توّج أعمالها وأعطاها دفعة مهمة؛ لكن المهم في التجربة أنها بدأت أولا بالمبادرة المحلية واستشعار السكان أنفسهم للحاجة وابتكارهم لتلبيات تلك الحاجة. 15 بينما قامت الدولة لاحقا بالاعتراف القانوني بتلك التنظيمات وتقنين هياكلها وتشجيعها على التوسع. حيث أعطى قانون 2006 للمجالس المحلية صفة قانونية للكميونات، ومن ثم أصدرت الحكومة في 2010 قانون المحليات والذي يشكل برلمان المحلية من ممثلي مجالس المحلية وممثلي هيئات الملكية الاجتماعية (التعاونيات). 16

وهنالك نموذج حكومة القرية، في تنزانيا، حيث هنالك جمعية عمومية تنتخب أعضاء ورئيسا لمجلس القرية، والمجلس بدوره ينتخب ضابطا تنفيذيا، ثم هذا المجلس وهذا الضابط يكونون على ارتباط بأجسام الحكم على مستوى المقاطعة، والمقاطعات أجزاء من المناطق حيث لكل منطقة حكومتها (مثل الأقاليم أو الولايات). تُعتبر

المقاومة يدور حول تفكيك تلك اللجان الشعبية لصالح لجان جديدة توازيا مع التغيير الذي حصل على مستوى نظام الحكم في الدولة.

<sup>&</sup>lt;sup>15</sup> Katrina Kozarek, 'Venezuela's Communes: a Great Social Achievement', *Counter Punch*, 24 Nov 2017

<sup>&</sup>lt;sup>16</sup> George Ciccariello-Maher. 2016. *Building the Commune: Radical Democracy in Venezuela* 

أخلال بداية الفترة الانتقالية خاضت لجان المقاومة صراعا مشهودا على مستوى الأحياء السكنية مع "اللجان الشعبية"، وهي تشكيلات قام بها نظام حكم "الإنقاذ" البائد وانتسبت له أكثر من انتسابها لمصالح سكان المنطقة، وقد كانت تلك اللجان تدير بعض الخدمات في الأحياء ابان النظام البائد. مع سقوط النظام في أبريل 2019 صارت تلك اللجان الشعبية تفتعل الأزمات عبر شبكاتها الممتدة في الوحدات الإدارية والمحليات؛ وكان صراع لجان

الواضحة للحكم المحلى، فأغلبية سكان تنزانيا كانوا في الستينات وحتى الثمانينات في القرن العشرين من سكان القرى، وأصغر حجم ممكن للقربة (حتى تعتبر رسميا قربة) هو 25 بيتا أو أسرة. تتشكل الجمعية العمومية للقربة من أعضاء القربة البالغين كافة، وهم المسؤولون عن إجازة دستور القربة وانتخاب أعضاء مجلس القربة. 17 ومنذ ذلك الوقت كانت المساواة بين الرجاء والنساء في التمثيل في مجلس القربة أمرا مهما ومتجذرا. 18 وتهتم حكومة القربة بمسائل تعتبر في مجال الحكم المحلى، مثل الخدمات العامة، وتسجيل المواليد والأموات والزبجات، وكذلك المشاركة في تسجيلات الأراضي وفض النزاعات المتعلقة بها، ونقل مطالب سكان القربة لحكومة المقاطعة، واستعمال مرافق القربة المتاحة للأنشطة والأعمال التي يختارها مجتمع القربة وتخدم مصالحه. ورغم أن الهيكل القانوني لحكومة القربة بتنزانيا مثبت ورسمى، وممارس في مستوبات وقرى عدة، منذ أيام سياسة "أوجاما" التي قدّمها الحزب الحاكم بقيادة نيريري في أواخر ستينات القرن العشرين، إلا أن عيسى شفجي 19 يوضح أن هنالك مشاكل في الممارسة لجميع سلطات حكومة القربة، في معظم مناطق تنزانيا، أي أن التجربة ليست في مستوى ما يظهر من الهيكلة القانونية لها، رغم أن وجود هيكلة قانونية رسمية لمستوبات الحكم المحلى يُعدّ إنجازا مهما في ذاته ولا يخلو من انعكاسات إيجابية على الواقع. وهذا الهيكل وهذه التجربة كذلك مفيدة وقرببة جدا لطموحات وتصورات الحكم المحلى الذي تدفع به لجان المقاومة السودانية، ولذلك يمكن الاستفادة لدرجة بعيدة من تلك التجربة ككل. أما الأمر الذي يستحق الوقوف والتأمل، والاستفادة، بصورة متقاطعة مع نموذج تنزانيا، هو أن هنالك كتابات سودانية، في السياسة والحوكمة، منذ خمسينات القرن العشرين، تحدثت بشيء من الوضوح عن الحكم المحلى في السودان، حتى حكومة القرية (بهذا الاسم) وبترتيبات وسلطات تشبه تجربة حكومة القربة بتنزانيا لدرجة بعيدة. تلك الكتابات هي تحديدا ما كتبه محمود محمد

حالة حكومة القربة في تنزانيا، من الناحية الهيكلية، من أكبر الحالات

طه حول التقسيم الفدرالي للحكم في السودان، وما كتبه عن حكومة القرية في كتابه "أسس دستور السودان" الصادر في 1955. هنا نجد مصدرا محليا، وأقرب للجان المقاومة، حول تفاصيل الحكم المحلي المكنة في السودان، بيد أنها لم تجد فرصة التطبيق حتى الآن ولو قليلا كما حصل في تجربة تنزانيا—الأمر الذي يجعل تجربة تنزانيا مصدرا لدروس مهمة.

# لجان المقاومة كمساحات مبتكرة مفتوحة على احتمالات المساحات المدعوة

النماذج والحالات التي مررنا علها أعلاه ليست الوحيدة، بطبيعة الحال، فهنالك قصص متنوعة من أشكال المقاومة والمبادرات، في مساحات مبتكرة ومدعوّة، لمجتمعات مناطق السكن، من شتى أنحاء العالم، وهي تسعى لتثبيت حقوقها أو دفع أجندتها المشروعة أو مقاومة أوضاع جائرة؛ وهنالك كتابات متنوعة تسرد وتوثق لتلك الحالات. على سبيل المثال، في الكتاب المحرر "لماذا لا ينتفض الفقراء؟" (2017) نجد في فصول الكتاب نماذج لمحاولات ومفاهيم من أمربكا الشمالية، وجزر الكاريبي، وافريقيا (مع دراسة حالة من السودان)، حول طرق وامكانيات المقاومة المنظمة التي تسعى فيها مجموعات كادحة ومهمشة في القرن الحادي والعشرين؛20 كما نجد في كتاب محرر آخر، "قوة المجتمع والديمقراطية الشعبية" (1997)، نماذج حالات ودراسات (منها حالة هايتي المذكورة آنفا، ومنها حالات من كوبا وتشيلي وكوستاربكا) لأشكال استعمال القوة المودعة في المستوبات المحلية للمجتمعات عبر تحربك الديمقراطية الشعبية، سواء كانت بدعم سلطات الدولة المركزية أم ضدها. 21 وفق ذلك، فالحالات التي عرضناها آنفا انتقيناها من بين حالات متعددة ومتباينة، بيد أن انتقاءنا لتلك الحالات لكوننا وجدناها من أكثر الحالات من حول العالم قربا من تجربة لجان المقاومة بالسودان، وطموحاتها، حتى الآن. وذلك لا يمنع أن هنالك دروس جمة يمكن استفادتها من الحالات الأخرى، التي تمتد على مدى الكوكب وتاريخه الحديث، فباب التدارس والتلاقح يبقى مفتوحا.

<sup>&</sup>lt;sup>19</sup> Shivji, 2002, page 30.

<sup>&</sup>lt;sup>20</sup> Michael Truscello & Ajamu Nangwaya (eds.). 2017. Why Don't the Poor Rise Up? Organizing the Twenty-First Century Resistance.

<sup>&</sup>lt;sup>21</sup> Michael Kaufman & Haroldo Dilla Alfonso (eds). 1997. *Community Power and Grassroots Democracy: The Transformation of Social Life.* 

<sup>&</sup>lt;sup>17</sup> Issa Shivji, 2002 (March). 'Village governance and common pool resources in Tanzania.' from a paper series titled *Policy Implications of Common Pool Resource Knowledge in India, Tanzania and Zimbabwe.* 

المارسة القائمة في حكومات القربة، في تنزانيا، هو التمثيل المتكافئ بين الرجال والنساء، وذلك يعود للحضور القوي للنساء في مجتمع القربة وفي أنشطتها الاقتصادية، خاصة الأنشطة الزراعية وأنشطة الجمعيات التعاونية للائتمان والادخار (SACCOS).

في ختام هذه الفقرة من الورقة يمكن أن نقول إن لجان المقاومة يصح وصفها كمساحات مبتكرة (invented spaces)، ثم هي مفتوحة على احتمالات وطموحات المساحات المدعوّة (invited spaces)، وإن مستقبل لجان المقاومة ربما يتحرك من منطقة المساحات المبتكرة لمنطقة المساحات المدعوة إذا نجحت اللجان، وغيرها من القوى الثورية، في إحداث اختراق وتغيير حقيقي في دوامة السياسة السودانية، وكسر حلقة التكرار والفشل في بناء دولة عصرية تستوفي شروط الدولة العصرية وتعتمد تحقيق طموحات الحراك الثوري (حرية، سلام، وعدالة.... وتنمية).

#### نقاشات: من الحشد إلى التنظيم

في هذا القسم من الورقة، نتناول مواضيع عرضة للنقاش، استنادا على تجربة لجان المقاومة بالسودان حتى اللحظة وتدبّرا في الحالات التاريخية التي تناولنا في القسم السابق بما يفيد حالة السودان. جزء كبير من النقاش في هذا القسم مأخوذ من كتابات سابقة عن لجان المقاومة نُشِرت في الفترة ما بين نوفمبر 2021 ووقت كتابة هذه الورقة. محور النقاش العام، الذي تطرحه الورقة، أهمية الانتقال من الحشد إلى التنظيم، في حركة تبدأ وتأخذ خطوات وفترة زمنية.

كان كوامي توري، الناشط والكاتب السياسي المخضرم المنتظم في الحركة الاشتراكية والحركة الأفروعمومية (منذ حركة الفهود السود وإلى ما بعدها)، يقول دوما إن الجماعات المضطهدة والمهمشة، في أي مكان في العالم، لا يمكنها خدمة قضاياها بصورة فعالة إلا عن طريق العمل التنظيمي (organization)، وأن الحشد (mobilization) لا يكفي. العمل التنظيمي لا يعني الأحزاب بالضرورة وإنما يشملها (ومنها أيضا النقابات والهيئات الشعبية وبعض منظمات المجتمع المدني، وحتى الحركات المسلحة)، فجميع الحركات والمنظمات ذات الأجندة المتماسكة والهيكل التنظيمي القادر على إصدار قرارات وتفعيلها المتماسكة والهيكل التنظيمي القادر على إصدار قرارات وتفعيلها

وتعهدها لفترة مستدامة وبأدوات موضوعية، هي تنظيمات. الحشد، في الجانب الآخر، عادة ما يستثمر إحباطات أو غضب الجماعات كيما يتبلور في حدث معيّن أو أحداث محدودة - مظاهرة، مسيرة، حملة، اعتصام عام، إلخ – لها في الغالب مطالب محدودة تسعى لدفعها، أو أحيانا لديها تطلعات عامة تربد التعبير عنها ولكنها لا تملك أجندة وهياكل لتنفيذها. يجب التمييز بين الحشد ومحدودياته في مقابل التنظيم وقدراته. عمليات الحشد ليست سهلة، فهي تستنفد طاقة كبيرة، وكثيرا ما يتصدى لذلك المجهود أناس أصحاب همّة وحماس وقدرة على فنون الحشد. وبعض مظاهر الحشد تفلح في إيصال رسائل قوبة كما تجد تغطية إعلامية كبيرة في العادة، كونها طفرات على الواقع اليومي الرتيب. رغم ذلك فالتنظيم أشمل وأدوّم، والحشد قد يقود لدفع بعض القضايا المختارة في شكل مطالب، أما التنظيم فيقود لدفع منظومات ورؤى، أي أكثر من قضايا متفرّقة. كما وأن الحشد عادة ما يصيغ غاياته في مطالب مقدمة الى جهة أخرى، بينما يصيغ التنظيم غاياته في أهداف ومن ثم يفصل أدواته للقيام بدوره في تحقيقها. يقول كوامي توري إن التنظيم الثوري يتطلّب بناء وعي نقدي، بينما الحشد قد لا يحتاج إلى ذلك الوعي.

يبدو أنه في ظروف عمل لجان المقاومة، وفي هذه المراحل من تطورها، فإن التنظيم مقدّم على الحشد حاليا. إذا نظرنا لتاريخ حالات التغيير في المجتمعات الحديثة، في عموم العالم، سنجد أن التغييرات الكبيرة، النوعية، المستدامة، كانت وما زالت وراءها تنظيمات وليست حشود. ذلك مع اعتبار أن التنظيمات يمكنها استعمال الحشود في بعض تكتيكاتها، ولكن العكس غير صحيح عموما. في أمريكا الشمالية مثلا فقد حققت حركة الحقوق المدنية وحزب الفهود السود وحركة "أمة الإسلام" من الأثار والمكاسب المحسوسة أضعاف ما حققته الاعتراضات العامة والمظاهرات والحشود الطلابية التي لم تقف وراءها تنظيمات مستدامة وإنما لجان حشد مؤقتة. 22 في منطقة "العالم الثالث" تحدث تغييرات محسوسة ومكاسب مستدامة أيضا عندما تكون هنالك تنظيمات واقفة وراء العمل الجماعي، وهذا أمر يمتد منذ

<sup>22</sup> من نماذج أصحاب القدرات الحشدية مارتن لوثر كنق، بينما لولا عمل أصحاب القدرات التنظيمية، مثل إيلا بيكر ودوبويز في NAACP منذ بدايات القرن العشرين، ومالكوم إكس

في أمة الإسلام، ما كانت القدرات الحشدية لمارتن لوثر كنق أن تتبلور في حركة واسعة ومستدامة تجاوزته وتجاوزت أي أيقونة.

حركات التحرر الوطني، في افريقيا وعموم العالم، إلى اليوم. 23 عدا ذلك فإن أي مكاسب يمكن أن تحرزها حشود هي إما لا تكون مستدامة أو واضحة أو يتم اختطافها لاحقا ببساطة بواسطة تنظيمات بأجندة غير مشابهة لتلك الحشود. أحيانا هنالك تغييرات تاريخية تبدو كأنها منجزات حشود بالدرجة الأولى (مثل أكتوبر 1964 في السودان، ومثل أبريل 1985، وديسمبر 2018 في السودان) لكن المآلات التاريخية هنا أحد ثلاثة في الغالب: إما بدأت الحشود ثم لحقت بها تنظيمات أدارت دفتها نحو بر الأمان وتحقيق المطالب بصورة مستقرة، أو كانت التنظيمات فاعلة في عمليات الحشد من البداية فاستطاعت توجيهها بصورة معقولة (حتى لو لم تكن مديرة لها بصورة كاملة)، أو تم تحقيق مطالب تلك الحشود ولكن لفترة بسيطة لم تلبث أن انتكست مع غياب عرابين وتنظيمات لها (أو ما يمكن تسميتهم بالقيادات والبرامج). وكما سنرى، بعد قليل، فإن لجان المقاومة بدأت خطوات جادة في الانتقال من الحشد إلى التنظيم، بمخرجات ملموسة، والمأمول هو الاستمرار في ذلك الطريق.

#### بين تحديات التنظيم وتحديات الرؤبة

يدور في السودان نقاش واسع ومتشعب، بين المهتمين بالشأن العام وبلجان المقاومة، في تقييم عمل لجان المقاومة ومآلاتها. من ضمن مواضيع النقاش ذلك أن معظم اللجان لم تعط أولوية، حتى الآن، لأن تضع لنفسها هياكل ولوائح تنظيمية داخلية واضحة، ونظام أساسي يحتكمون له ويكون مبذولا بصورة عامة للجميع ليطلّعوا عليه (أعضاء وغير أعضاء). ورغم أن اللجان لديها ترتيبات وتجمعات، من اللجان الأولية في الأحياء وحتى تنسيقيات اللجان المتقاربة، حتى بلوغ التنسيق على مستوى المدن، ورغم وجود مكاتب للتنسيقيات وترتيبات حول اختيار شاغري تلك المكاتب وتدوير مهامهم، إلى أن النقد الموجّه للجان أن كل ذلك لا يلغي أهمية وجود وثائق هيكلية/تنظيمية داخلية واضحة، كالنظام الأساسي الذي يحدد مبادئ وصور العمل، ويحدد طريقة التعامل مع الموارد وشروط العضوية، وطريقة اختيار أو تصعيد القيادات، إلخ. وببلغ ذلك النقد القول بأن اللجان تخلط الأولوبات

خلطا كبيرا، فبينما كان هنالك اهتمام كبير بكتابة مواثيق سياسية تمثل اللجان وتتوافق عليها (ومنها تصورها للمرحلة الانتقالية بعد إسقاط نظام انقلاب 25 أكتوبر) إلا أن كل ذلك كان وما زال بدون الاهتمام بتنظيم نفسها بصورة مؤسسية داخليا أولا. النقد باختصار أن هناك هلامية في تنظيم اللجان غير مقبولة ولا يصح تأجيلها.

وبالنظر لتجربة لجان أحياء هايتي، نرى أن تلك اللجان اهتمت بوضع هياكل تنظيمية، من النوع المشار له أعلاه، ونجح عدد منها في ذلك، لكنها لم تنجح – وربما لم تسع – لوضع رؤبة سياسية مشتركة (في شكل ميثاق سياسي مثلا، مثلما فعلت لجان المقاومة السودانية) وانخرطت في الفضاء العام بدون تلك الرؤبة. تشير تجربة لجان الأحياء بهايتي إلى أن الهياكل التنظيمية الداخلية لم تعصمها من التفتت والتشتت لاحقا، أو تتيح لها إعادة التجمع بعد التفتت الذي جرى لها (والذي كان "تفتيتا" عنيفا بواسطة سلطات انقلاب سبتمبر 1991). لكن ربما يكون تصميم رؤية تغيير مشتركة، كما فعلت لجان المقاومة بالسودان، له قدرة على تمديد عمر التنظيمات المجتمعية واعادة إنتاجها في حالات التشتت أو التفتت. وصحيح أن لجان المقاومة السودانية لم تنتبه بجدية لمسألة وضع المواثيق السياسية هذه إلا بعد حصول انقلاب 25 أكتوبر، بينما لم يمهل انقلاب سبتمبر 1991 في هايتي لجان الأحياء هنالك فرصة لوضع ميثاق وإنما طاردهم وانتقم منهم، إلا أن لجان الأحياء لم تعد بعد عودة الحكم الدستوري لهايتي. فربما يكون هنالك درس يفيد أن لجان المقاومة بالسودان ربما لم تخلط الأولوبات، وربما صياغة رؤية سياسية مشتركة أولوية أكبر من صياغة اللوائح التنظيمية الداخلية. لكن بعد وضع رؤية التغيير (المواثيق الثورية) ينبغى التحرك نحو المزيد من التنظيم الداخلي من أجل الاستدامة والمؤسسية كذلك.

#### مو اثيق اللجان وأدب التحرر الوطني

عبر عملية واسعة من الاقتراحات والصياغة والنقاش، والتداول والمراجعة، أصبح هنالك ميثاقان سياسيان يمثّلان بينهما مواقف كل

<sup>&</sup>lt;sup>23</sup> البلاد المستعمرة التي تطوّرت فيها حركة تحرر وطني قوبة استطاعت قطع أشواط ملموسة، بينما التي اكتفت بالحشود وسياسات الصفوة إما تأخرت من الاستقلال أو اضطرت لدفع فاتورة الاستقلال بكلفة أعلى بعد الحصول على الاستقلال الرسمي.

لجان المقاومة المنتشرة في مناطق السودان ومدنه المختلفة. هنالك الميثاق الثوري لسلطة الشعب (والذي "تم بناءه بعصف ذهني جماعي قاعدي وحوارات بأذهان مفتوحة لحوالي 15 ولاية، وناقشته بقية الولايات" كما جاء في وصفه)، وهنالك ميثاق تأسيس سلطة الشعب (والذي صاغته ووقعت عليه معظم لجان المقاومة بولاية الخرطوم، وهي الولاية التي بها أكبر تكثف سكاني وتنوع ديمغرافي في البلاد).

صدر الميثاق الثوري لسلطة الشعب في بدايات عام 2022، وغطى مسائل لم يغطَّها من قبل ميثاق سياسي سوداني واسع التوافق بهذا المستوى. ورغم ان معظم جوانب الميثاق تستحق التناول والتعمق، والنقد، إلا أننا في هذه الفقرة سنتناول شيئا نادرا لمسناه في هذا الميثاق، وهو العلاقة مع أدب التحرر الوطني. رغم بعض النقد الذي جاء للميثاق بخصوص لغته المتعلقة بطبيعة الدولة السودانية - وهذا النقد انقسم إلى أن اللغة كانت حادة وتقسيمية (divisive) ولا تعين توحد القوى المعارضة للانقلاب، أو إلى أن اللغة غير قرببة من أفهام أواسط المواطنين والذين يفترض أن يخاطهم الميثاق بلغة سهلة وقرببة لهم -إلا أننا نرى أن لغته متقدمة عموما وفها تشريح محترم لتلك المسألة، كما أنه لم ينس تسمية العلاقات الرأسمالية العالمية بالاسم (والرأسمالية علاقات سلطة وثروة بطبيعة الحال) كمصدر من مصادر المشكلة الموروثة من الحكم الاستعماري وطريقة هندسته للدولة واستعماله للموانع الهيكلية ("العرق"، الدين، الثقافة والنوع)، وذلك جاء في الإعلان السياسي الذي يفتتح الميثاق. والغرض هنا ليس تمحيص كلام الميثاق تمحيصا دقيقا أو أكاديميا، لأنه ليس ورقة في دراسات ما بعد الاستعمار أو دراسات النظرية السياسية للاستعمار الحديث، وبالتالي فالميثاق غالبا يكون ناقصا بعض التفاصيل وكثير من التوضيحات في محتواه في هذا المضمار. لكن، بصورة عامة، يمكن القول إن المرء يرى صدى كتابات أملكار كابرال بين ثنايا الميثاق؛24 خاصة حديث كابرال عن دور الثقافة في عملية التحرر الوطني وحديثه عن عملية التحرر الوطني كعملية استعادة للتاريخ المحلى برغم

تناقضاته من أجل أن تتفاعل وتتطور تلك التناقضات وفق شروطها المحلية وليس وفق هياكل وشروط مصبوبة صبّا عنيفا – استعماريا – على الواقع المحلى. أيضا يمكن أن نرى صدى والتر رودني بين ثنايا الميثاق، 25 خاصة في حديث الميثاق عن أهمية "استعادة السيادة الوطنية بشكل كامل" ك"أول خطوة في طريق التحول الديمقراطي والتنمية العادلة".... في ذلك الصدد "قال هُوي نيوتن، أحد مؤسسي حزب الفهود السود، في أمربكا الستينات والسبعينات، إن "السلطة هي القدرة على تعريف الظواهر، وجعلها تسير بمقتضى ما يُستحَب." وهذا التعريف ليس فقط تعريفا ممتازا للسلطة عموما، في أي إطار عام يرتاده الناس، إنما هو أيضا تعريف يساعدنا في استبانة أولئك الذين يفهمون السلطة فهما شائها، ثم هم بسبيل ذلك الفهم الشائه إما مارسوها بصورة ناقصة أو سعوا لها بالسبل الناقصة في إطار الدولة. كذلك، فرغم أن والتر رودني، المؤرخ والمفكّر الافروعمومي من غوبانا، كان ماركسيّا قُحّا، إلا أنه ومنذ مقدّمة كتابه "كيف قوّضت أوروبا نماء افريقيا"، وبعد بذله تلخيصا ممتازا لمنهج المادية التاريخية باعتباره منهج الكتاب، قال إن مسألة التنمية في افريقيا تدور حول محور السلطة، لا الاقتصاد في معناه المجرّد. رودني توصّل لهذه الخلاصة لأنه قرأ التاريخ جيدا."26 إجمالا، يمكن القول إن صياغة الميثاق عكست وعيا بأدب التحرر الوطني ومواقف حركات التحرر الوطني، وهذا شيء نادر بين المواثيق السياسية في الساحة السودانية.

وعموما، فمستوى الأدب السياسي في مواثيق لجان المقاومة يمكن مقارنته مع نموذجين: الميثاق السياسي لقوى نداء السودان لإعادة هيكلة وبناء الدولة السودانية (2016) وميثاق الفجر الجديد (2013، قوى الإجماع الوطني والجهة الثورية)—هذان الميثاقان المذكوران اشتغلت وتوافقت عليهما قوى سياسية كلاسيكية ومخضرمة ومتعددة، لكن مستواهما (أي الميثاقين) لا يزيد على مستوى ميثاقي سلطة الشعب صنعة اللجان، المذكورين آنفا، إن لم نقل إن ميثاقي اللجان أعلى مستوى.

<sup>&</sup>lt;sup>26</sup> قصي همرور، 2020، "حوكمة التنمية: قضايا وأطروحات"، الخرطوم: هيئة الخرطوم للصحافة والنشر، صفحة 185

<sup>&</sup>lt;sup>124</sup> أملكار كابرال، 1974، "التحرر الوطني والثقافة" (ترجمة مزن النيل وقصي همرور)، مجلة . 102-96 الحداثة السودانية، عدد مزدوج 15/14 ديسمبر 2020-مارس 2021. صفحات 96-102. Walter Rodney. 1972. How Europe Underdeveloped Africa (6th reprint, 1983). Dar-Es-Salam: Tanzania Publishing House (TPH).

> هذا ولا يفوت هنا أن هنالك تباينات، في المواقف السياسية والاقتصادية، بين لجان المقاومة في السودان، ومنعكسة في الميثاقين المذكورين. اللذين يمثلان أكبر كتلتين من اللجان حاليا. في مقارنة بين الميثاقين، تقول مزن النيل: 27

"يختلف "ميثاق تأسيس سلطة الشعب" عن "الميثاق الثوري لسلطة الشعب" من حيث الأدوات المقترحة لتنفيذ [القيم الثوربة المتفق عليها بين الميثاقين]. يركزُ "ميثاقُ تأسيس سلطة الشعب" على مفهوم "وحدة القوى الثوربة" باعتباره هدفًا أساسيًّا وليس أداةً. وبناءً عليه، يرسم الميثاقُ مسارًا يتشكل من خلال بناء توافق الآراء وإيجاد حلول وسط. وهذا واضحٌ على سبيل المثال في قضية الاقتصاد السياسي، فعلى الرغم من إعطاء الأولوبة "لحق الناس في الحياة"، يدعو "ميثاق تأسيس سلطة الشعب" إلى "تحقيق التوازن بين إدارة الدَّيْن العام ومتطلبات التنمية"، ليخرج عن النهج الذي يركز على الشعب في تحقيق التنمية [كما يظهر أكثر في الميثاق الثوري لسلطة الشعب].... ونُعد التركيز على التنمية واتاحة الحقوق الاقتصادية الأساسية باعتبارهما طربقًا لتحقيق السلام والاستقرار في البلاد من الملامح المُشترَكة لكلا الميثاقين. ومع ذلك، أدت الترتيبات المختلفة للأولوبات إلى اقتراح أدوات وحلول مختلفة، ما يعكس نتاج النقاش العام بين مختلف اللجان الثورية على أرض الواقع."

#### معالم في الطريق من الحشد إلى التنظيم

الشرق الأوسط (TIMEP)، 13 يوليو 2022.

من المعالم الواضحة على أن لجان المقاومة تتحرك منذ الفترة من مراحل الحشد إلى مراحل التنظيم - سواء بوعي كامل منها بهذا الطريق أو كاستجابة عامة لمعطيات ومتطلبات الواقع - أربع معالم تتعلق

بتحركها السياسي والاقتصادي الأكبر من الأعمال النمطية المنسوبة

أولا: مجموعة من الاقتصاديين المشتغلين مع لجان المقاومة اشتغلوا مع اللجنة الاقتصادية لقوى الحربة والتغيير، في بدايات الفترة الانتقالية، وكانت مقترحاتهم للحلول الاقتصادية للفترة الانتقالية أقرب لتلك اللجنة. 28 أيضا تم تدشين الطبعة الثانية لكتاب "من التبعية للتبعية :صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني" لعلى عبد القادر على (الخرطوم، 5 يناير 2022)، بتنظيم من فريق المقاومة الاقتصادية (ميدانيون من لجان المقاومة وأصحاب خبرة في الاقتصاد والتخطيط)، في إطار تعزيز الحوار المجتمعي حول السياسات الاقتصادية للتهيئة للديمقراطية الرابعة. 29 وهذه الخطوة تعتبر ضلوعا فكريا واستراتيجيا مهما من لجان المقاومة في فهم ومتابعة أوضاع الاقتصاد في السودان، ليس في الحاضر الضيق (الفترة الانتقالية) فحسب وإنما وفق فهم تاريخي وتطلع مستقبلي، وباصطحاب شروط الحاضر. من الأسباب التي جعلت المجموعة الاقتصادية من لجان المقاومة تعيد طباعة الكتاب المذكور آنفا أن محتواه وحجاجه شديد الصلة بالواقع الحاضر للسودان، خاصة ما جرى في الفترة الانتقالية من تكرار السلطة السياسية الإذعان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سياساتهم، إما متناسين أو مستثنين لما حصل للاقتصاد السوداني في تجارب سابقة من نفس الإذعان.30 وكما ذكرنا في المقدمة فإن بدايات تطور الوعى الاقتصادى للجان المقاومة يمكن تتبعها لانخراطها في شأن المؤتمر الاقتصادي 2020، وأنشطتها مع اللجنة الاقتصادية لقوى الحربة والتغيير، وهذه بدايات مهمة.

ثانيا: أثناء الفترة الانتقالية، احتكت وتفاعلت لجان المقاومة مع هياكل الحكم المحلى (وظهرت "لجان التغيير والخدمات" والتي إما اشرفت لجان المقاومة على تكوينها أو تصدى لها أعضاء لجان مقاومة فكان

<sup>27</sup> مزن النيل، "مواثيق المشهد السياسي في السودان"، معهد التحرير لدراسات سياسات

<sup>28</sup> واللجنة الاقتصادية لقوى الحربة والتغيير كانت حالة استثنائية نفسها، بحيث أن القوى السياسية التي أتت منهي – قوى الحربة والتغيير - لم تدعم مواقف تلك اللجنة التي قدمتها للحكومة الانتقالية.

<sup>29</sup> حسام الدين حسن اسماعيل، 2022، "من التبعية إلى التبعية: ربط الماضي بالحاضر"، ورقة تمهيدية هدمت لطلاب الاقتصاد في حفل تدشين الطبعة الثانية لكتاب "من التبعية للتبعية: صندوق النقد الدولي و الاقتصاد السوداني" لدكتور على عبد القادر علي، قاعة

الشارقة ، 5 يناير 2022، في إطار تعزيز الحوار المجتمعي حول السياسات الاقتصادية للتهيئة للدمقراطية الرابعة.

من يقرأ تقديم د. معتصم الأقرع للطبعة الثانية من هذا الكتاب، ثم توطئة الطبعة الثانية  $^{30}$ للمؤلف، ثم يمر على بقية فصول الكتاب، لا يسعه إلا التأمل في مقدار التشابه غير السار بين الليلة والبارحة، فمثلما لم يتوقف صندوق النقد الدولي عن الدفع بسياسات وخيارات مضرة بالاقتصاد السوداني كذلك لم يتوقف الساسة السودانيون عن الانصياع لباقات الصندوق، بل والدفاع عنها أحيانا أكثر من دفاع البنك والصندوق نفسيهما، بشكل جعل المؤلف يقول إن السياسات الاقتصادية للسودان رسمها ويرسمها صندوق النقد أكثر من الحكومات السودانية.

تغيير الاسم فقط في إطار العمل الميداني للخدمات). لجان المقاومة ورثت "مساحة مدعوة" عبر لجان التغيير والخدمات، تمثلت في الاعتراف الرسمي بها من وزارة الحكم الاتحادي، بتاريخ 5 نوفمبر 2019. <sup>31</sup> أدى هذا الاحتكاك والتفاعل الى انتباه لجان المقاومة لأهمية الحكم المحلى وممكناته وبروز التوجهات المرتبطة بتعظيم أدواره في أوساطها. أيضا اشتغلت اللجان في مستوى من الوعى الاجتماعي-اقتصادي، مثل العمل على زبادة التوعية بالتعاونيات أثناء الفترة الانتقالية 2019-2021. كذلك برزت تصورات تنظيم المؤتمرات القاعدية للجان المقاومة والمؤتمرات العامة للتنسيقيات، كأدوات تعمل لجان المقاومة عبرها على مراجعة وتطوير تجربتها التنظيمية والسياسية القاعدية والتنسيقية، وإعادة الاتصال والانفتاح على مجتمعاتها بما يمكنها من توسيع قاعدة المشاركة الاجتماعية الفعالة في حراكها. تضمنت تلك التصورات العمل القاعدى على مراجعة التجربة التنظيمية القاعدية والتنسيقية والعمل على تطويرها ومعالجة اختلالاتها وصولا إلى تطوير أو إنتاج النظام الأساسي للجنة المقاومة والهيكل التنظيمي للتنسيقية، كذلك توسيع عضوبة اللجنة وحصرها، ومراجعة تجربها مع الحكم المحلى وتفاعلاتها مع قضايا الحي والمنطقة وسبل تعزيزها، وتجربتها في الحراك السياسي رفقة بقية اللجان وسبل تعزيزها عبر التواضع على ميثاق او برنامج سياسي مشترك على المستوى التنسيقي.

ثالثا: طريقة صناعة المواثيق السياسية – ليس المواثيق نفسها فحسب، وإنما طريقة صناعتها – عملية سياسية قاعدية رفيعة المستوى؛ وما نعنيه برفيعة المستوى ليس أنها حصلت في ظل أجواء ودية ورفاقية جميلة وسلسة، فذلك لم يحصل، إنما أنها مرّت عبر مخاض صعب ومؤلم، ومزعج كثيرا أحيانا، تطلب صبرا، ثم المزيد من الصبر بعد فراغه، والعمل المستمر على إعادة التركيز على الصورة الكبيرة. فقد شهدت تلك الصناعة تطورا تصاعديا، ونقاشات ومداولات شتى، ثم تلاقيات بين مواثيق وبيانات متعددة، تستمر حتى تتآلف وتخرج بصيغة مشتركة والتزام مشترك، وقد شمل هذا التطور جميع ولايات السودان بصورة ندية (أفقية/حلقية) تصاعدت

[كتابة و/أو صياغة] أعضاء لجان المقاومة، لتكون صوتا للجان "يعبر عنهم ويسهم في تطوير اللجان والحراك الثوري عموما". كذلك صدرت مجلة الدرب وهي مجلة سياسية اقتصادية واجتماعية ابتدرها عدد من اعضاء لجان المقاومة بمنطقة الكلاكلات جنوب الخرطوم، تعمل المجلة على التثقيف السياسي وتبسيط الخطاب والمصطلحات السياسية وتقديمها للشباب والمجتمع لتتيسر بذلك المشاركة في النقاشات السياسية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على الحياة اليومية. تقول المجلة عن نفسها إنها "محاولة لاستخلاص الأفكار الثورية من العمل الثوري، والاستفادة من الأفكار الثورية في تحسين العمل. نجرب التفكير فيما نفعله، ونفعل كل شيء بعد تفكير، ولا نخشى المبادرة الشجاعة مقدمين «العمل» على «التنظير بعد تفكير، ولا نخشى المبادرة الشجاعة مقدمين «العمل» على «التنظير

رابعا: صدور جريدة "ما العمل"، وهي دورية، نصف شهرية، تصدر عن

"مكتب بشاير الوعي الثوري، كرري، الخرطوم"، وقوامها كتابات

في المستوى المطلوب من المركزة لا أكثر من ذلك)؛ وقد أخذ هذا الأمر زمنا وعملا كثيرا بلا شك، وواجه تحديات يمكن تصوّر بعضها ويمكن الاطلاع على بعضها الآخر. 32 أيضا بدأت لجان المقاومة في شتى بقاع السودان محاولة عمل شيء، إذا تم فإنه سيكون اختراقا سياسيا-شعبيا لم يحصل في تاريخ السودان من قبل، وربما في التاريخ الحديث إجمالا، ألا وهو توحيد كلمة لجان المقاومة في السودان كله في ميثاق واحد، أو صيغة واحدة، أو مبادئ عامة واحدة وواضحة. هذه الخطوة، بجانب محتواها نفسه، ستضع تجربة عملية غنية يمكن الاستفادة منها في تصميم عمليات صناعة الدستور بمشاركة شعبية واسعة وحقيقية لمختلف القوى الاجتماعية، كما وأنها ستمهد طريق اللجان نفسها نحو صياغة برامجها الولائية والمحلية عبر استكشاف وسطها الاجتماعي بما يتيح فرص التكامل على المستوى القومي. تلك خطوة فلكية بشتى معايير العمل العام.

وتمركزت بصورة نسبية وحاولت أن تكون حسب الحاجة فحسب (أي

كيانان منفصلان داخل الحي بينهما تفاعل وتعاون. نستند في هذا التقرير على إفادات مباشرة من لجان مقاومة، تعامل معها بعض مؤلفي هذه الورقة، وعلى ملاحظات من المؤلفين كذلك عبر نشاطهم مع وضمن لجان المقاومة.

حول العمل». فلا نفاجأ، ولا نتردد، ولا نغامر، بل نمزج الفكر بالعمل،

<sup>&</sup>lt;sup>32</sup> أتاحت لجان المقاومة الصانعة لميثاق تأسيس سلطة الشعب، نص الوثيقة مع بعض الوثائق المتعلقة بالتشاور المنظم في صناعته، في الانترنت، كما فعلت نفس الشيء لجان المقاومة الصانعة للميثاق الثوري لسلطة الشعب.

<sup>&</sup>lt;sup>16</sup> "نص قرار وزير الحكم الاتحادي الخاص بموجهات عمل لجان التغيير والخدمات، 6 نوفمبر 2019، موقع راديو دبنقا. وقد استقبلت لجان المقاومة ذلك القرار بردود فعل متباينة: فهنالك لجان رفضت القرار واعتبرته ضمن محاولات تفريغ اللجان في العمل الخدمي بعيداً عن النشاط السيامي، وهنالك لجان أخرى رحبت بالقرار. ومن الناحية العملية فقد كان هنالك تباين كذلك، فبعض لجان المقاومة لم تميّز بين نفسها وبين لجنة الخدمات، وبعضها عملت على إجراءات انتخاب لجان الخدمات ثم جعلتها مستقلة، بحيث صار هنالك

ونعتبر أن الفكر هو شكل من أشكال العمل الثوري. بدون لجان المقاومة لما كانت «الدرب» موجودة، ونحاول أن نرد لها الجميل."<sup>33</sup>

هذه علامات واضحة، بالنسبة لنا، على أننا نشهد تطورا مهما في الحراك الشعبي، الاجتماعسياسي، السوداني، وأن هذا التطور متبلور بصورة كبيرة في قصة لجان المقاومة. ونحن نشهد هذا التاريخ يُصنع أمام أعيننا. الحراك عندما يقوم بتنسيق جهوده بهذه الطريقة، والاهتمام بقضايا محورية، كالاقتصاد السياسي، بهذا المستوى، وعندما يقوم بإنتاج كلمة مكتوبة، مرتبة ومرجعية ودورية، فكل تلك من إشارات انه في الطريق الصحيح للانتقال من الحشد الى التنظيم.

بجانب ذلك، نشير أيضا لأمربن من واقع تلك اللجان. الأمر الأول أنها، بطبيعة تشكيلها وتنظيمها، كانت منفتحة على أصوات النصح والمشورة من خارجها بصورة جيدة، بل سعت في حالات كثيرة لاجتذاب النصح والمشورة ممن توسمت فيهم النصح والمشورة (أفراد ومجموعات)، لكن وفق شروطها هي وحسب تقديراتها هي في نهاية المطاف، وهذا مهم. والأمر الثاني أن اللجان، بخلاف غالبية الصورة النمطية عنها، فها عضوية مقدرة من الخبراء في مجالاتهم وذوي المعرفة والإجازة المهنية، فهنالك مهنيون قانونيون، وهنالك اقتصاديون أهل باع، وهنالك أهل براعة في تكنولوجيا الاتصالات وفي اللوجستيات، وهنالك أطباء وطبيبات، الخ؛ وهنا أتحدث عن العضوبة المباشرة لتلك اللجان وليس من حولها من الحلفاء والمتعاونين فحسب. وقد ورد في كتابات سابقة عن لجان المقاومة أن عضوبها مليئة بالشباب المتخرج حديثا من الجامعات، كما أن انتشار اللجان كبير في مناطق سكن الطبقة الوسطى في الوسطى في السوادن. يقول عطا البطحاني، مثلا، متناولا ولاية الخرطوم، "تتمثل أحياء الطبقة الوسطى في حي بري في الخرطوم، وشمبات في الخرطوم بحري، والعباسية في أم درمان. كانت لجان المقاومة المحلية في هذه الأحياء هي اللجان الأكثر تنظيماً وتأثيراً أثناء الاحتجاجات. كانت هي أيضاً اللجان الأكثر تنظيماً وتأثيراً بالنسبة لحشد الدعم في الشوارع."<sup>34</sup> بيد أن هنالك إشكالية واضحة، وهي ضعف التمثيل النسائي في اللجان، في تناقض لافت للنظر مع واقع

الحراك الثوري العام في السودان حيث للمرأة وجود طاغي في الميدان بينما هو ضعيف داخل اللجان. وهذه المسألة قيد التناول حاليا، كما أن هنالك حملة وسط الفاعلات في الحراك الثوري لزيادة حضور النساء في اللجان (ومن ضمن تلك الحملة ما يمكن متابعته في منصات التواصل الاجتماعي عبر وسمة #خشي اللجنة).

إذن فلجان المقاومة حاليا ليست هي التي ترتب الحشود والمواكب المستمرة فحسب (وفي هذا المجال أيضا اكتسبوا خبرة ميدانية مهمة وملموسة، فصارت أشكال المواكب مختلفة وتكتيكاتها متطورة واحتياطاتها كذلك)، وليست هي فقط تلك التي تضرب أمثلة في المواجهة المفتوحة مع الحكم الشمولي. لجان المقاومة حاليا أكثر من ذلك.

# علاقات لجان المقاومة مع تقاليد الحراك الجماهيري والتنظيم الشعبي السابقة: النقابات والأجسام المطلبية

الحركة النقابية في السودان قديمة وذات باع في الحراك السياسي الوطني، ورغم ما جرى لها من تصحير وتكسير في عهد نظام الإنقاذ المباد إلى أن تاريخها يبقى مهما ومفيدا لأي تنظيمات مدنية. وبخلاف الطبيعة التقليدية والهرمية جدا في الأحزاب السياسية التي ظهرت في السودان في فترة الحركة الوطنية، فإن الحركة النقابية في السودان كانت منذ بداياتها، في الأربعينات من القرن العشرين، على مستوى مشهود من الديمقراطية والوعي الاقتصادي وحداثة الهياكل، كما كانت تلك الحركة نشطة سياسيا في الحركة الوطنية. 35 وبينما تحاول تلك الحركة استعادة توازنها، إثر ما جرى لها من آثار السياسات الاقتصادية والمقيدة للحريات التي أدت الى إضعاف قدرة عمال القطاع الخاص على العمل النقابي مثلما أدت إلى تجريف عمال القطاع العام عبر خصخصة العديد من مؤسسات القطاع العام. منذ بداية الفترة الانتقالية وحتى لحظات كتابة هذه السطور، تبقى حقيقة أنها ذات ميراث تنظيعي وثوري في غاية الأهمية للحاضر والمستقبل. وفق ذلك فإن الرابط بين لجان المقاومة والنقابات — والذي أشير له في كتابات

<sup>&</sup>lt;sup>35</sup> Ali Abdel Gadir Ali & Ibrahim A. Elbadawi. 2004 (Jan). 'Explaining Sudan's Economic Growth Performance' Working Paper 9, Prepared as a component of the AERC Collaborative Research Project, Explaining Africa's Growth Performance, for the African Economic Research Consortium.

<sup>33</sup> موقع مجلة الدرب، 27 مايو 2022: تعريف بالمجلة.

<sup>&</sup>lt;sup>34</sup> عطا البطحاني، "دور لجان المقاومة المحلية في الفترة الانتقالية"، ترجمة: صلاح محمد خبر، صحيفة التغيير الالكترونية، 15 فبراير 2022.

سودانية برابط "تعميق تنظيمات أماكن السكن والعمل في كل أنحاء وقطاعات الدولة السودانية"<sup>36</sup> – يجعل الجمع والتنسيق بينهما أهمية تنظيمية، وفيها خطوة كبيرة للجان المقاومة في الانتقال من الحشد إلى التنظيم. لذلك فكون العلاقة بين اللجان والنقابات ما زالت بسيطة أو فاترة، أو ليست ملموسة، من المؤشرات إلى أن عملية الانتقال من الحشد إلى التنظيم ما زال أمامها الكثير.

من ناحية أخرى، هنالك قصة أخرى، موازية، لبعض قوى الإنتاج في السودان. التغيرات القطاعية في الاقتصاد السوداني، عبر العقود الماضية، ألقت بآثارها على كفاءة منافذ التعبير السياسي عن الواقع الاجتماعي المأزوم. فقد تسببت السياسات النيوليبرالية في عدم التكافؤ في التوزيع القطاعي للإنتاج بين الريف والمدن، ما أدى الى تصاعد النزوح من الربف الى أطراف المراكز الحضربة حيث تشكلت قوى اجتماعية واسعة متضررة من النظام الاجتماعي الماثل وانعكاساته الاقتصادية والسلطوبة، باحثة عن التعبير السياسي عن مصالحها في التغيير. لم تجد هذه القوى الاجتماعية في المؤسسات النقابية التقليدية نافذة للتعبير السياسي عن مصالحها، إذ لم يكونوا عمالا في مؤسسة حكومية تحت سلطة مدير أو في مصنع تحت سلطة مالك، بل كانوا في الغالب الأعم عمالا في القطاع غير المهيكل يتكسبون من تقديم الخدمات وتدوير السلع في اقتصاد المراكز الحضرية (وهو اقتصاد ربعي المصادر واستهلاكي النشاط)، فواجهوا السوق نفسه بدلا عن المدير والمالك، وواجهوا من خلفه؛ أي طبيعة وانحيازات السلطة التي تسببت في نزوحهم وحماية النمط الاقتصادي الماثل الذي أدى لحرمانهم من الخدمات والحقوق الأساسية والحياة الكريمة بشكل عام. فتشكلت مطالبهم وتجاربهم المشتركة المعرّفة لنمط حياتهم في أماكن سكنهم. فكانت تنظيمات أماكن السكن منفذا ملائما للتعبير السياسي عنهم كقوى اجتماعية ذات مصالح مشتركة. هذه الأجسام، بتمثلاتها المعاصرة المتنوعة (ومنها تمثلات أجسام مطلبية، كما منها تمثلات أخرى) وبإمكاناتها المستقبلية، ينبغى أن تُرى كحليف طبيعي للجان المقاومة.

أما بالنسبة للعلاقة مع الأجسام المطلبية، فهي أيضا ليست قوية بما يكفي بعد، لكن ربما هي أقوى من العلاقة بين اللجان والنقابات حتى الآن. هنالك دروس وتشابكات بين لجان المقاومة وبين الأجسام المطلبية التي نشطت في الفترة الأخيرة في السودان، تشير لاحتمالات المزيد من التآلف والترابط بين اللجان وتلك الأجسام مستقبلا. على سبيل المثال:37

"اتضح فيما تلى من شهور إمكانيات استخدام الأدوات التنظيمية والأفكار الأساسية للجان المقاومة في تنظيمات جماهيرية أخرى دعت إليها الحوجة وتكاثر جهات الصراع مع الانقلاب العسكري مع تكاثر ما أُنزلَ من مظالم على قطاعات الشعب المختلفة. استدعت جماهير المزارعين بالولاية الشمالية أدوات اللجان التي طالما استخدمتها في تسيير مواكبها وتنظيم نفسها سابقًا حالما أعلنت حكومة الانقلاب زبادة أسعار الكهرباء. كانت الزبادة قاتلة للمزارعين المعتمدين على المضخات الكهربائية في زراعتهم، فأعلنوا رفضهم ومقاومتهم لها من خلال ترس الشمال الذي أغلقوا به الطربق المار عبر مدنهم وقراهم والواصل بين السودان ومصر فيما يفوق الـ25 نقطة، وكونوا لجان المتاريس في كل نقطة لحمايتها وتفصيل مطالبها وادارة النقاشات بين المزارعين حول موقفهم السياسي ومطالبهم الاقتصادية، وشبكت لجان المتاريس بين بعضها لتوحيد المطالب والتى تجاوزت تسعيرة الكهرباء لتضم مشاكل متجذرة مثل آثار التعدين على مناطقهم ومطالبهم بنصيبهم من الذهب المستخلص من أراضهم والمطالب بالمرافق الصحية وصيانة الطربق نفسه لتقليل الحوادث التي تقتل سكان الولاية بشكل مستمر. واستمر ترس الشمال رغم قرار الحكومة الانقلابية بتجميد الزيادة مطالبًا بإلغائها تمامًا، وأعلنت بعض اللجان أنها لا تعترف بأي زيادة أو إلغاء يأتي من الحكومة الانقلابية، وأن الحكم المدنى أساس مطالبها."

وبصورة موازية لحراك لجان المقاومة وتجمّعها في تنسيقيات، نجد أن الأجسام المطلبية كذلك ابتدرت "تجمع الأجسام المطلبية"، في 2019، والذي بادر بدوره بأعمال احتجاجية وممارسات ضغوط وتناصر من أجل الدفع بقضايا فئات فاعلة ومنتجة وذوات حقوق في الفضاء

<sup>36</sup> مزن النيل، "تجارب لجان المقاومة والحراك الثوري السوداني"، يوابة ا<u>لاشتراكي</u>، 9 مارس - - - -

2022

السوداني العام. على سبيل المثال، دعم تجمع الأجسام المطلبية تجمعات المعدنين المحليين/التقليديين المطالبين بحقوق وبيئة عمل وتعاقدات أفضل مع مؤسسات الدولة. كذلك استخدمت تلك التجمعات أدوات الضغط والمناصرة التي استعملتها لجان المقاومة، مثل الاعتصامات. على سبيل المثال ففي أول أغسطس، 2022، قام المواطنون في منطقة العبيدية، بولاية نهر النيل، بالاعتصام، وأوردت صفحة تجمع الأجسام المطلبية أن المواطنين أغلقوا "مكاتب الوحدة الادارية، ومقر "الشركة السودانية للموارد المعدنية" واوقفوا إجراءات الرسوم على الحجارة الواردة إلى اسواق التعدين بالمنطقة، كما تم إيقاف خدمات المياه عن تسعة شركات لمعالجة واستخلاص الذهب. يأتى ذلك ضمن برنامج تصعيدي ممرحل متصل بمطالب المواطنين المتمثلة في انعدام الامن في تلك الاسواق، وتكرار حوادث قتل وغيرها من مهددات الامن، بالإضافة إلى المشكلات الأخرى الضارة بالإنسان والبيئة الناتجة عن عمليات التعدين."38 ويضيف تجمع الأجسام المطلبية بالتعليق: "النشاط الجماهيري الذي تقوده لجان المقاومة والإجسام المطلبية بمنطقة العبيدية [وقد أصدروا بيانا مشتركا]، رهن السماح بمزاولة أنشطة التعدين بالتصحيح الفورى لكل التجاوزات في قطاع التعدين، وسيشهد يوم غدا إغلاق لكل شركات معالجة مخلفات التعدين (الكرته)." هنا نجد نموذجا على التآزر والعمل المشترك بين لجان المقاومة والأجسام المطلبية. وبزداد هذا التآزر في حالة تجمع الأجسام المطلبية إذ أنه من الموقعين على الميثاق الثوري لسلطة الشعب، وهو الجسم الأول من خارج لجان المقاومة الذي يوقّع على ذلك الميثاق.

ومن محفزات تطوير العلاقة بين لجان المقاومة والتنظيمات الشعبية الأخرى، تمثل محاولة وضع تصوّر مفهوم وملموس لعملية تصعيد السلطة في الدولة من القواعد (المحليات والنقابات – أو مكان السكن ومكان العمل) محاولة مقدرة، وهي محاولات يمكن الأخذ والرد بخصوصها وقد تستفيد من تقديم تصورات بديلة ممن ينتقدون صيغها المطروحة. الا أنها، في مجملها، تمثل مؤشرا ومحفزا لتطوير العلاقة بين التنظيمات المطلبية وتنظيمات أماكن السكن والعمل والانتقال بتلك العلاقات من مرحلة التجريد لأولى مراحل التجسيد.

#### ممكنات وطموحات

القسم الأخير من هذه الورقة يصلح أن نسميه استقراءات لـ"ممكنات وطموحات"، واخترنا هذا العنوان الجانبي، بخلاف المعتاد من تسمية "خلاصات" أو "توصيات"، للقسم الأخير من الأوراق البحثية، لسببين متداخلين: أولهما أن تجربة لجان المقاومة السودانية من أهم عناصرها الاستقلالية وتقرير المصير، وثانيهما أن الإمساك بفهم الظاهرة التارىخية أثناء تخلقها صعب، كما ذكرنا في مقدمة الورقة. معا، هذا السببان يجعلانا نتحفظ على استعمال لغة أو توجيه خطاب فيه مستوى زعم ثقة أو خبرة غير مبررة بالواقع (رغم العلاقة والانخراط لمؤلفي الورقة مع اللجان، مع تفاوتهم في ذلك). وبطبيعة الحال لا نعني أن مجرد الكتابة عن لجان المقاومة صعبة الآن، إنما التحليل التاريخي الذي يمسك بمفاصل القصة جميعها جيدا وبدرك مآلاتها، ذلك هو الصعب؛ وهو صعب من ناحيتين موضوعيّتين: أولاهما أن المعلومات لدى الحاضر ناقصة عندما نقارنها بالمستقبل، ونقص المعلومة لا بد أن يؤثر في نظرنا (إذا كنّا نحترم قيمة المعلومات)، وثانيهما أن صناعة التاريخ ليست ككتابته، فهاتان دائرتان، بينهما تداخل، لكنهما ليستا نفس الدائرة، ولذلك فقليل من الضالعين في عملية صناعة التاريخ يصلحون لكتابته (أي أنه أمرٌ ممكن لكن نادر) فصناعة التاريخ تقتضي مستوى من الضلوع من زاوية محدودة، ليست كل المشهد، بينما كتابة التاريخ تأخذ في الاعتبار عيني الطائر المحلّق وتأخذ في الاعتبار كذلك بعض استيفاء المعلومات من عدة زوايا. أما الكتابة عموما (أو التدوين أو التوثيق) عن أحداث الحاضر، ووصلها بالماضي، وإظهار بعض الآراء بخصوصها، فذلك مبذول، ومشروع، ومتعارف عليه، بصورة عامة -وتتباين فيه المناهج التحليلية وقدرات الاستقراء، والاستبصار، لما وراء الأحداث الظاهرة – بيد أنه يحتمل نقاط ضعف كثيرة، قليلٌ من يستطيع تجنها. على سبيل المثال، كتب ماركس عن كميونة باربس بينما الكميونة ما زالت حاضرا (وهي دامت أقل من ثلاثة أشهر)، ثم كتب عنها بعد نهايتها، ومن الواضح أن كتابته عنها أثناء حدوثها وتطورها احتاجت لتكتمل عند كتابته عنها بعدها. كذلك، تحدث كارل بولاني عن موجة الفاشية التي تفشت في أوروبا بينما كانت واقعا معاصرا، ثم

<sup>38</sup> صفحة تجمع الأجسام المطلبية في فيسبوك، 1 أغسطس 2022.

جاء على ذكرها لاحقا بعد هزيمة النظم الفاشية في الحرب العالمية (الأوروبية) الثانية، ورغم أهمية ما كتبه بولاني من تحليل، وأهمية ما توقّعه بخصوص الموجة الفاشية، إلا أن التحليل التاريخي الذي جاء بهد نهاية القصة، والذي كتبه بولاني وكتبه آخرون، كان أكثر امتلاء وإحاطة بالموضوع. وهنالك نماذج أخرى، أتينا على ذكرها في هذه الورقة، لحالات ووقائع تباينت أزمانها ومراحلها، يمكن أيضا النظر في محتواها بهذا المفهم. هذا إجمالا ما نعنيه في هذا المقام، أي أن ما نقوله هو إن تاريخ لجان المقاومة الأوسع، والأشمل، سيُكتب مستقبلا. التفكير المكتوب في الأحداث الراهنة، والتوثيق لها، مهم، لكن له محدودياته. حاليا، نشارك بالكتابة عن لجان المقاومة ونحن على وعي مهذا الأمر وتلك المحدوديات التي تشمل هذا العمل.

عليه، ليست هنالك خلاصات قوية بعد، في شأن لجان المقاومة، وليست هنالك "توصيات" واثقة يمكن أن تصدر من المسح الذي قامت به هذه الورقة. فقط نرجو أن المسح الذي استعرضناه هنا يسمح باستقراء بعض المكنات وتوصيف بعض الطموحات. فكما ذكرنا، في كتابات سابقة حول نفس الموضوع، إن كل ما نقوم به من بحث وربط وصياغة يوضع عند عتبة لجان المقاومة، وهي تختار ماذا تفعل به.

يقول محمد جلال هاشم، في تلخيص جدة وأهمية ظاهرة لجان المقاومة، 40 انها

"نقطة البداية في تفكيك دولة ما بعد الاستعمار على المستوى الإقليمي والعالمي، ذلك بدالة استرداد الشعب لجميع سلطاته التي درج على تفويضها للأجسام النخبوية وليدة الاستعمار أو المتواطئة معه (بحكم العلاقة الزبائنية بين الاستعمار وبين نخبه الباتريمونيالية، أو ما وصفتُه وطنياً على أنه "بنية العقل الطائفي" حيث تقوم العلاقات على الاستتباع) لدرجة أن تتقدم الجماهير في حراكها الأفقي وتسترد سلطاتها المفوضة ثم بعد هذا تستردف خلفها الأجسام النخبوية (أكانت في شكل أحزاب أو طوائف، أو تشكيلات أجسام مدنية حداثوبة .. إلخ). وهذا وضع، جانباً عن

أنه معكوس في دولة ما بعد الاستعمار، فهو جديد تماماً ولم يُعهد به من قبل."

إذا اتفقنا مع قراءة محمد جلال أعلاه، يمكننا أن نرى أن الواقع السياسي السوداني لن يعود كما كان ما قبل ظهور لجان المقاومة، مهما كانت مآلات لجان المقاومة مستقبلا. باعتبارها خروجا على الأنماط المسموح بها في الدولة ما بعد الاستعمارية، فقد فتحت لجان المقاومة بابا لا يمكن إيصاده بعد ذلك، أو لنقل من الصعب جدا أن يوصد مرة أخرى. وهذا لا يعني أن مجرد ظهور وتطور لجان المقاومة يضمن نجاح مسيرتها، في مقبل الأيام، كما لا يعني أن الأمور في السودان ستنفرج بالتأكيد بسبب ذلك الظهور، إنما يعني أن هنالك نقلة نوعية قد حصلت، أو لنقل اختراقا، في المشهد المتكرر بفاعليه ومعطياته في المجال الاجتماعسياسي في السودان؛ لكن ليست هنالك ضمانات لاستمرار وازدهار لجان المقاومة نفسها بشكلها الحالي وبصمتها الحالية (وهنالك درس مهم يمكن استنباطه مما حصل للجان الأحياء في هايتي).

وللجان المقاومة احتمالات كبيرة شتى، أولها، بطبيعة الحال أن تواصل في تثبيت وتحقيق دورها الجديد (نسبيا) كرأس رمح للحراك الثوري للساعي ليس لإسقاط انقلاب 25 أكتوبر فحسب وإنما لخوض خطوات ملموسة في تحقيق مطامح الحراك الثوري: حرية سلام وعدالة (وتنمية). وفي هذا الاحتمال ننظر للجان المقاومة كمساحة مبتكرة للمواطنة في اتجاه أن تثبّت أرضها وتصبح مساحة مدعوّة/ثابتة للمواطنة، عبر أن تكون نواة حقيقية لنماذج حكم محلي متميزة. ولكي تخطو المزيد من الخطوات في هذا الاتجاه فهنالك عمل أكثر في التنظيم وفي تطعيم الطابع الاحتجاجي بالطابع المبادر والمجتمعي. وما نعنيه بالطابع المبادر والمجتمعي هو تكريس المزيد من روح المبادرة (المؤسسية) وكذلك المزيد من التجذر في خدمة المجتمع (فلجان المقاومة تنظيمات مجتمعية، وحركة اجتماعية-سياسية، في نهاية المطاف، وإن كان خوضها الحالي المركز على الفعل السياسي المعارض ضرورة مرحلية).

<sup>&</sup>lt;sup>86</sup> وصحيح أن غير لجان المقاومة، من المهتمين بالظاهرة لعدة أسباب - المهتمين بفهمها واستنباط جذورها ودلالاتها، وكذلك المهتمين بتطويرها وتجاوز تحدياتها - يمكنهم كذلك الاستفادة من هذا العمل، حسب ما يرون.

<sup>40</sup> محمد جلال هاشم، " ثلاث مراحل تطوريّة غير مسبوقة في السّودان وأكثر"، 15 ابريل 2022، منصفة فنسبوك، صفحة الكاتب.

المقاومة" إلا أنه في المعنى العام يقتضي وجود جهة لمقاومتها، كرد فعل، فكأن وجود جهة ينبغي مقاومتها يصير جزءا من تعريف اللجان نفسها، وهذه محدودية في ذاتها لأنها تنحصر في دائرة رد الفعل وليس المبادرة، بينما الاستدامة أكثر التصاقا بالمبادرة والفعل (خاصة وأن المبادرة تشمل مقاومة الفعل المناقض، لكن المقاومة لا تشمل المبادرة).

ومن أكبر ثغرات لجان المقاومة حاليا، وأضعف حلقاتها، وأكبر الموانع أمام تطورها التنظيمي الذي نأمله لها: ضعف تمثيل المرأة فيها، وهذا الضعف مؤشر لمشكلة هيكلية عميقة، تحتاج لمراجعة جادة. ليس هنالك مجال من مجالات حراك واهتمام لجان المقاومة في السودان ليست للنساء فيه حضور قوي وملموس، وبالتالي ليس هنالك مبرر موضوعي أو سياقي يجعل قلة التمثيل النسائي في اللجان مفهوما أو مقبولا، ولو مرحليا. بطبيعة الحال، يمكن تخمين العوامل التي أدت إلى هذا الأمر، في المجتمعات السودانية المعاصرة وميراثها الكثيف في "الفرز" بين الذكور والإناث (خاصة الشباب) في الأنشطة المتعلقة بمناطق السكن، لكن تخمين هذه العوامل لا يشكّل تبريرا، خاصة باعتبار أن لجان المقاومة نفسها مساحة مبتكرة وذات طبيعة تجديدية وخروج على المألوف في العمل العام السوداني.

ثم، وبما أن فضاء المجتمع المدني، والمجتمع الأهلي، متنوع، خاصة في السودان، فيبدو أن على لجان المقاومة تعلّم التعارف والتعاون مع النقابات والأجسام المطلبية، ومع شبكات المجتمع المدني، ومع تمثلات المجتمع الأهلي الناضجة والتي تشبه في ظروف تكوّنها الظروف التي أدّت لابتكار لجان المقاومة نفسها. ظهور بعض المنصات المشتركة بين لجان مقاومة وأجسام مطلبية، بادرة ممتازة تفتح الباب، ربما، لظهور منصات مماثلة – وربما أوسع وأشمل – بين اللجان والنقابات تجمع المهنيين في الدفع بتكوين لجان المقاومة بالأحياء واستلهام الدروس الضرورية لتقوم لجان المقاومة بدورها في الدفع نحو تكوين التنظيمات الشعبية الثورية في مناطق السكن والعمل. وليس من المعيب ان تقوم الأجسام الثورية بتشجيع قيام أجسام ثورية أخرى، بل المعيب ان تقوم الأجسام الثورية بتشجيع قيام أجسام ثورية أخرى، بل هي ضرورة لضمان التمثيل الديمقراطي الحقيقي لمختلف المجموعات.

تجمع المهنيين فيما يتعلق بدعم تشكيل اللجان، وذلك بهدف تفاديها منذ الخطوات الأولى من خلال -مثلاً - احترام استقلالية وندية الاجسام الثورية حديثة التكون وعدم سلبها قراراها في كل ما يتعلق بالمشاركة في صياغة الأهداف والمطالب والعمل عليها. حاليا يمكن أن نقول إن خصائص لجان المقاومة وحجم تأثيرها الحالي يسمح لها باتخاذ أدوار أكثر فاعلية في بناء وتوسيع جبهة المقاومة المنظمة، وما بعد المقاومة المنظمة (البناء المنظم؟)، من خلال الدفع بتكوين تنظيمات السكن والعمل وتوفير المنصات لخطابها وأنشطتها ودعمها إعلامياً وميدانياً. وللجان المقاومة مصلحة أصيلة في تكوّن هذه التنظيمات لتنزيل مواثيقها على أرض الواقع، ما دامت اللجان ملتزمة بشعارات سلطة البديلة من أسفل لأعلى (البناء القاعدي). فتنظيمات أماكن السكن والعمل هي المنوط بها منح الحياة للمواثيق من خلال ابتداع طرق جديدة لإدارة الاحياء وأماكن العمل بناء على تلك المواثيق، وتطويرها بناء على التجربة.

ثم هنالك مسار تطوّر آخر، مهم وكلما تقدمت فيه لجان المقاومة ومن معها كلما تأهلوا أكثر لربادة قضايا بناء هياكل مستدامة لتحقيق "سلطة الشعب"، في إطار الدولة والمجتمع، وذلك المسار هو مسار الاقتصاد الكلى، أو بالأحرى مسار الاقتصاد السياسي. كلما تسلحت لجان المقاومة بالمعرفة الاقتصادية-سياسية التي تمكنهم من قراءة ونقد السياسات الاقتصادية (وروابطها مع السياسات الصناعية، والزراعية، والصحية والتعليمية والإسكانية، إلخ) كلما صارت أكثر تمثّلا للوعى الثوري، الذي يريد التغيير ويعرف سبله كذلك. وكما جاء في مقدمة الورقة فإن ربط التفكير الاقتصادي للجان المقاومية بالأحداث التي تضمنت المؤتمر الاقتصادي 2020 والتعاون مع اللجنة الاقتصادية لقوى الحربة التغيير، مهم، لأن ذلك كان هو الوقت الذي حصل فيه التئام وتوافق بين اقتصادىي لجان المقاومة واللجنة الاقتصادية لقوى الحربة والتغيير، وقد حصل ذلك عبر عملية من احترام العقول المتبادل، فاللجنة الاقتصادية لقوى الحربة التغيير عندما تعاملت مع اللجان باحترام حقيقي وجدت احتراما مكافئا، والاثنان أوجدا مساحة للتفكير الاقتصادي الذي يضع الناس ومعاش الناس في مركز الأشياء، أي كما ينبغي أن تكون الأوضاع. هذا المستوى من احترام عقول الجماهير، وممثلي الجماهير، كان يمكن أن نراه في

جميع مستويات السلطة الانتقالية، غير أن ذلك لم يحصل؛ بل إن التوافق المتميز بين اللجنة الاقتصادية ولجان المقاومة أجهضته القيادات السياسية لقوى الحرية والتغيير (بالتعاون مع زعامة الحكومة الانتقالية) عن طريق التضحية بالأجندة الاقتصادية التنموية المحلية وتبني خط توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفي سبيل ذلك ضحّت حتى باللجنة الاقتصادية التي شكلتها بنفسها، إذ تجافت عن توصيات تلك اللجنة ومقترحاتها. وهذه القصة تُظهِر جانبا آخر مهما للغاية، وهو أن التوافق بين لجان المقاومة والتنظيمات السياسية ممكن فعليا – أي التوافق على أجندة تخص قطاعات معيّنة - إذا تعلّمت التنظيمات السياسية احترام عقول الجماهير والتشاور الحقيقي معها.

لو تطورت هذه الاتجاهات الإيجابية، وتعضدت بالدروس السابقة (داخليا وخارجيا) فيمكن أن نتوقع المزبد من التغيير النوعي في الفضاء العام السوداني. ربما يصبح هنالك صوت حقيقي ومؤسس لما ظللنا نسميه "الشارع السوداني" وهو فاعل كبير لكنه ليس كيانا صاحب رأى وقرارات يمكن تتبعها وتطبيقها ومساءلتها، أي لم ينتقل بعد من الحشد إلى التنظيم. لو تطورت هذه الاتجاهات، وظهرت منصة/منصات أكبر، فيمكن كذلك أن نتوقع أن تكون تلك المنصة/منصات ستكون قادرة على خلق مركز سياسي آخر، جديد، غير مركزية التنظيمات السياسية التقليدية (النادي السياسي القديم)؛ أي أن يصبح دخول مجال العمل السياسي - بشتي مستوباته - لا يتطلب الانضمام إلى تنظيمات سياسية (أحزاب وجهات سياسية) بالضرورة، أو التشبيك اللصيق معها. هذه ستكون نقلة فائقة، بطبيعة الحال، ولا نتوقع أن عناصر النادى السياسي القديم إجمالا - سواء أكانت التنظيمات السياسية التقليدية أم الحديثة/حداثوبة، أو غيرها - ستستقبلها استقبالا خفيفا؛ غالبا ستحاربها بعدة أساليب (وقد تزداد حدة محاربها كلما زادت احتمالية تلك النقلة).

ويمكن القول كذلك إن مصدر قوة لجان المقاومة قد يكون نفسه سقفا لها بصورة من الصور. لكون اللجان تتشكّل وفق الموقع الجغرافي (مناطق السكن)، ورغم أن الاستثمار الثوري في لجان المقاومة استثمار رابح، باعتبارها تعبير عضوي عن طموحات الحكم المحلى والبناء

القاعدي، إلا أن الموقع الجغرافي في حد ذاته ليس مشتركا كافيا لخلق مواقف سياسية متسقة أو لوجود مصالح مادية مستدامة (مثلا: نفس الحي يمكن أن يكون فيه عمّال وأصحاب عمل مثلا، أو لبراليين واشتراكيين، أو ثوريّين وإصلاحيين، وتناقضات أخرى كثيرة، مع أن الفرضية العامة في المجتمعات الحديثة أن التقسيم الطبقي في المجتمع كثيرا ما ينعكس على مناطق السكن والدوائر الاجتماعية كذلك). لكن، وعبر استكشاف القوى الاجتماعية المشكّلة للوسط الاجتماعي واستنطاق التعبير السياسي عن مصالحها ستتبين خطوط تقسيمها، وبذلك يمكن أن تتطور لجان المقاومة إلى تجارب للحكم المحلي الثوري (أي الحكم المحلي بأجندة ثورية/جذرية وانحيازات واضحة لصالح الكادحين والمُفقَرين). تطور كهذا يحتاج لرؤية وهياكل أكثر وضوحا وتماسكا، أي يحتاج لقوة فكرية وتنظيمية.

عموما، فكل ما جرى ويجري حاليا تحت مظلة لجان المقاومة يستحق أكثر من مجرد لفت النظر، وأكثر من مجرد الاعتبار، فهذه عبقرية شعبية تتعلم كيف تعبّر عن نفسها، وتتداخل مع الحراك الثوري، وتظهر لنا في تجسيدات مهمة وفعالة. وذلك لا يعني ان هذه التجربة كاملة مكمّلة، فهي بطبيعتها مليئة بالعثرات والتحديات وممكنات الفشل هنا وهناك، وفرص تحسين الأداء وتطوير الهياكل ومراجعة المسائل وتوسعة القدرات، إلخ، وكما ذكرنا فهي في طور تخلقها، ونهاية قصتها لم تُكتب بعد (إن كانت للقصة نهاية بالمعنى النسبي هنا، أو بمعنى انتهاء فصل من فصول القصة وبداية فصل جديد). لكن من المهم أن نتذكر، في خضم كل هذا، أننا نشهد التاريخ يُصنَع أمام أعيننا... ذلك إن لم نكن من المساهمين في تلك الصناعة (ولو بالقليل)، ما دمنا في خضم الأحداث وما دامت لدينا بعض حيلة وبعض مواقف ما دمنا في خضم الأحداث وما دامت لدينا بعض حيلة وبعض مواقف

## مراجع

#### مراجع باللغة العربية:

البطحاني، عطا، "دور لجان المقاومة المحلية في الفترة الانتقالية"، ترجمة: صلاح محمد خير، صحيفة التغيير الالكترونية، 15 فبراير 2022.

النيل، مزن، "مواثيق المشهد السياسي في السودان"، معهد التحرير لدراسات سياسات الشرق الأوسط (TIMEP)، 13 يوليو 2022.

النيل، مزن، "تجارب لجان المقاومة والحراك الثوري السوداني"، بوابة الاشتراكي، 9 مارس 2022

اسماعيل، حسام الدين حسن، 2022، "من التبعية إلى التبعية: ربط الماضي بالحاضر"، ورقة تمهيدية قُدمت لطلاب الاقتصاد في حفل تدشين الطبعة الثانية لكتاب "من التبعية للتبعية: صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني" لدكتور علي عبد القادر علي، قاعة الشارقة، 5 يناير 2022، في إطار تعزيز الحوار المجتمعي حول السياسات الاقتصادية للتهيئة للدمقراطية الرابعة.

هاشم، محمد جلال، " ثلاث مراحل تطوريّة غير مسبوقة في السّودان وأكثر"، 15 ابربل 2022، منصفة فيسبوك، صفحة الكاتب.

همرور، قصي، "لجان المقاومة، وتداخلات الحراك الثوري مع العبقرية الشعبية"، صحيفة التغيير الالكترونية، 23 يونيو 2022.

همرور، قصي، 2020، "حوكمة التنمية: قضايا وأطروحات"، الخرطوم: هيئة الخرطوم للصحافة والنشر

كابرال، أملكار. 1974، "التحرر الوطني والثقافة" (ترجمة مزن النيل وقصي همرور)، مجلة الحداثة السودانية، عدد مزدوج 15/14 ديسمبر 2020-مارس 2021. صفحات 96-102.

لجان المقاومة (ولاية الخرطوم، السودان)، 2022، ميثاق تأسيس سلطة الشعب.

لجان المقاومة (ولايات متعددة، السودان)، 2022، الميثاق الثوري السلطة الشعب.

طه، محمود محمد، 1955، أسس دستور السودان: لقيام حكومة جمهورية فدرالية ديمقراطية اشتراكية. موقع الفكرة الجمهورية.

سمارث، لوك، 1997، التنظيمات الشعبية (لجان الأحياء) والانتقال إلى الديمقراطية في هايتي، ترجمة: صالح مصطفى بابكر، نصار علي، إبراهيم احمد المصباح، أحمد محمد خلف الله، نشرها مركز تأسيس للدراسات والنشر، الخرطوم، يناير 2022

علي، على عبدالقادر، 1990، من التبعية إلى التبعية: صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني، القاهرة: دار المستقبل العربي. الطبعة الثانية (منقحة) 2021.

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مرصد الفضاء المدني في العالم العربي، التقرير الشهري حول الفضاء المدني بالسودان، فبراير 2022

#### References in English:

- Ali, Ali Abdel Gadir & Ibrahim A. Elbadawi. 2004 (Jan).

  'Explaining Sudan's Economic Growth Performance'

  Working Paper 9, Prepared as a component of the

  AERC Collaborative Research Project, Explaining

  Africa's Growth Performance, for the African

  Economic Research Consortium.
- Ciccariello-Maher, George. 2016. *Building the Commune: Radical Democracy in Venezuela*. Verso
- Kaufman, Michael & Haroldo Dilla Alfonso (eds). 1997.

  <u>Community Power and Grassroots Democracy: The</u>

  <u>Transformation of Social Life.</u> London & New Jersey:

  Zed Books.
- Kozarek, Katrina, 'Venezuela's Communes: a Great Social Achievement', *Counter Punch*, 24 Nov 2017.
- Miraftab, Faranak. 2009. "Insurgent Planning: Situating Radical Planning in the Global South" *Planning Theory*, 8(1): 32–50.
- Rodney, Walter. 1972. *How Europe Underdeveloped Africa* (6th reprint, 1983). Dar-Es-Salam: Tanzania Publishing House (TPH).
- Shivji, Issa. 2002 (March). 'Village governance and common pool resources in Tanzania.' from a paper series titled Policy Implications of Common Pool Resource Knowledge in India, Tanzania and Zimbabwe.

- Smarth, Luc. 1997. "Popular Organizations and the Transition to Democracy in Haiti" in Michael Kaufman and Haroldo Dilla Alfonso's (eds) Community Power and Grassroots Democracy: The Transformation of Social Life. London & New Jersey: Zed Books. Chapter 5, pp. 105-125.
- Truscello, Michael & Ajamu Nangwaya (eds.). 2017. Why

  Don't the Poor Rise Up? Organizing the Twenty-First

  Century Resistance. Chicago: AK Press.